

## [دور الاطار القانوني في مكافحة الفساد - دراسة مقارنة بين دول الخليج ودول أخرى]

[إبراهيم مصطفى- طالب دكتوراة]  
[بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة]

### الملخص:

يتناول هذا البحث الخبرات القانونية الدولية التي قطعت شوطًا كبيرًا في تطوير النصوص والتشريعات لتعزيز جهود مكافحة الفساد، في إطار تحليلي مقارنة مع كل من دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ودولة الكويت، مع النظر في خبرات دول متقدمة ونامية إدراكًا للحاجة إلى مزيد دعم للتشريعات واللوائح في المنطقة العربية.

وينقسم تحليل واقع تلك الخبرات كفيًا وكما إلى ثلاثة محاور، الأول: الأطر القانونية لمكافحة الفساد، بالتركيز على مكافحة الرشوة، والثاني يركز على قواعد منع إساءة استغلال السلطة لتحقيق مصالح خاصة. ولأن الفساد لا يقتصر على الرشاوى وإساءة استغلال المنصب وتضارب المصالح، إنما قد يتخذ العديد من الأنماط الأخرى التي تستلزم وجود تشريعات وقوانين لمواجهة، مثل: ممارسات فساد المال السياسي وممارسات غسل الأموال، الأمر الذي يتم تناوله على نحو مقارنة في المحور الثالث.

**الكلمات الدالة:** الفساد - الرشوة - محاكمة الفساد- القانون ومكافحة الفساد- استغلال السلطة - تضارب المصالح- المالي السياسي - غسل الاموال

## المقدمة:

تعتبر قضية الفساد بكافة مظاهره من القضايا التي استدعت اهتمام الباحثين في علم السياسة وخاصة في مجال السياسات العامة، لما اتضح من عظم الأخطار والعواقب التي تترتب عليها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا. فمن الناحية السياسية: فإن ممارسات الفساد تؤدي إلى اهتزاز صورة النظام الحاكم لدى المواطنين وتقلص شرعيته. أما من الناحية الاقتصادية: فإنها تؤدي إلى إعاقة جهود التنمية الاقتصادية، والتقليل من فرص الاستثمار الجاد والبناء. بينما من الناحية الاجتماعية: فإنها تؤدي إلى الشعور بالظلم والتفاوت الاجتماعي. وبالرغم من أن الفساد ليس قضية جديدة، فبروزها كقضية عالمية جاء خلال الثمانينات من القرن الماضي من خلال اهتمام المنظمات الدولية بها، وازداد الاهتمام بها مع بداية تداعيات انتهاء (الحرب الباردة)، حيث اتسعت المسيرة الديمقراطية والتكامل الاقتصادي في منطقة أوروبا الشرقية وامتد نطاقهما ليشمل دولاً أخرى في أوروبا وغيرها من مناطق العالم، وبرز الفساد مهدداً بإبطاء هذا الاتجاه أو تقويضه. وعليه، جاءت صياغة وتوقيع بروتوكولات مكافحة الفساد الإقليمية والدولية متعددة الأطراف لتتوجها لتنامي الوعي بالتأثير السلبي لقضايا ذات طابع سياسي على التنمية الاقتصادية. واكتسب الاهتمام بظاهرة الفساد دفعة قوية مع صدور تقرير البنك الدولي في عام 1989م بعنوان "أفريقيا جنوب الصحراء: من الأزمة إلى النمو المستدام" والذي وضع مشكلة الفساد على رأس المشكلات التنموية التي تواجه القارة الأفريقية رابطاً بين قضايا الحكم الرشيد والفساد والتنمية، ملقياً بمسئولية الإخفاق الاقتصادي على سوء الإدارة السياسية وأبرز تجلياتها الفساد وانعدام المساءلة والشفافية.

كما تصاعد الاهتمام بمكافحة هذه الظاهرة مع التقارير السنوية عن التنمية والفساد والحوكمة التي يصدرها البنك الدولي. وكذلك تقاريره عن الفساد والحوكمة في آسيا إبان الأزمة الاقتصادية الآسيوية عام 1997 م، وهي الأزمة التي أثارت قضايا مثل: أهمية حكم القانون والعلاقة بين مجتمع الأعمال والحكومة في تحليل تلك الأزمة، وإلقاء الضوء على الآثار السلبية لرأسمالية "المحاسبين" Crony Capitalism.

## أهمية الدراسة:

### تتمثل أهمية الدراسة فيما يلي:

- 1- ازدياد الاهتمام بظاهرة الفساد على المستوى العالمي في جوانبه المختلفة بعد أن اتضحت آثاره السلبية على عملية التنمية واهتمام المنظمات الدولية (مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي ومنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي) والإقليمية (جامعة الدول العربية ممثلة في المنظمة العربية للتنمية الإدارية).
- 2- ازدياد الاهتمام البحثي والأكاديمي بقضية الفساد مما أوجد تراكمًا علميًا يمكن البناء عليه، وبالتالي تمثل دراسة مثل هذه القضية إسهامًا يفيد صناعات السياسات العامة في معرفة جوانب الخلل في الاستراتيجيات التي سبق اتباعها وضمائم النجاح في هذا الموضوع. وتعتبر الأطر القانونية خير تمثيل لهذه السياسات العامة وتوجهاتها لأنها تعبر عن رؤى الدول في كيفية مكافحة الفساد وترتبط بالأطر القانونية أهمية تطبيقها وهو ما تتفاوت فيه الدولة وتبرز خبراتها بشأنها وينعكس على ترتيبها في المؤشرات الدولية.

## الدراسات السابقة:

يمكن التمييز في عرض الدراسات السابقة بين مجموعتين من الدراسات التي تم الاطلاع عليها، وهي كما يلي: دراسات تتعلق بتعريف الفساد الاقتصادي وتحليل أسبابه ومظاهره، ودراسات تتعلق بخبرات الدول الأخرى ومنها الدول العربية ومصر. واثبتت أن الدول المتقدمة تتميز بحزمها في تطبيق القانون على الجميع حيث يسود القانون دون تمييز بالإضافة إلى إقرارها بالحريات كنظم ديمقراطية الكل فيها له حقوق وعليه التزامات ويمثل

المجتمع ومؤسسات المدنية وأفراده رقابة من نوع آخر غير رقابة السلطة التشريعية والقضائية لتمتعها بفصل جيد بين السلطات.  
**المنهجية:**

يستخدم البحث منهجية التحليل المقارن، وعليه ينقسم تحليل واقع الاطار القانوني في الخبرات محل الدراسة كينيا وكينيا إلى ثلاثة محاور، الأول: الأطر القانونية لمكافحة الفساد، بالتركيز على مكافحة الرشوة، والثاني يركز على قواعد منع إساءة استغلال السلطة لتحقيق مصالح خاصة. ولأن الفساد لا يقتصر على الرشاوى وإساءة استغلال المنصب وتضارب المصالح، إنما قد يتخذ العديد من الأنماط الأخرى التي تستلزم وجود تشريعات وقوانين لمواجهةها، مثل: ممارسات فساد المال السياسي وممارسات غسيل الأموال، الأمر الذي يتم تناوله على نحو مقارن في المحور الثالث.

تشكل الأطر القانونية- إلى جانب المؤسسات القوية المستقلة نسبياً، والمنظومة القيمية والثقافية لدى المعنيين بتقديم الخدمة العامة، وتوافر الإرادة السياسية للقضاء على ممارسات الفساد وتقويمها بغرض تحقيق الحوكمة الشاملة- أداة جوهرية وعاملاً تمكينياً في مكافحة الفساد، فهذه المقومات مجتمعة هي ما ميزت عددًا من الدول المتقدمة في مكافحة الفساد، ومكنتها من تفعيل النصوص القانونية والاتفاقيات الدولية وضمن سيادتها على أرض الواقع، وأسهم في ذلك أيضًا طبيعة تلك النظم الديمقراطية التي تُعزز حكم الدستور والقانون، ونظم النزاهة والشفافية وأطر الرقابة الشعبية والمؤسسية، بما يضمن تحقيق المحاسبة، ومن ثم مكافحة الفساد.

في ضوء ذلك، يتناول هذا البحث الخبرات القانونية الدولية التي قطعت شوطًا كبيرًا في تطوير النصوص والتشريعات لتعزيز جهود مكافحة الفساد، في إطار تحليلي مقارن مع كل من دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ودولة الكويت، مع النظر في خبرات دول متقدمة ونامية إدراكًا للحاجة إلى مزيد دعم للتشريعات واللوائح في المنطقة العربية.

#### أولاً: الأطر القانونية لمكافحة الفساد

يمكن القول إن الدول التي تتمتع بترتيب متقدم في مؤشر سيادة القانون، وهي: الدنمارك، وهولندا، وفنلندا، والسويد، وسويسرا، ولوكسمبورج، ونيوزيلندا، قد تلاقى في إصدار عدد من النصوص القانونية تتعلق بمكافحة الرشوة وتطبيقها على القطاعين العام والخاص والأشخاص الاعتبارية كالشركات دون استثناءات، فضلاً عن قوانين مكافحة الرشوة الأجنبية؛ حيث صنفت الرشوة وأنماط الدفع غير القانونية من أبرز أنماط الفساد الاقتصادي والتي تنعكس سلباً على أداء الأعمال ومعدلات التنمية، وحرصت على إصدار عدد من السياسات والأطر القانونية لردع قبول الرشا والهدايا والمدفوعات غير القانونية، وتغليظ العقوبات بشأنها.

فوجد دولة الدنمارك والتي تعد طرفاً في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وصدقت على اتفاقية القانون الجنائي لمجلس أوروبا بشأن الفساد، واتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمكافحة الرشوة (Iñaki, Ardig, 2018)، قد حرصت على تجريم الفساد بموجب مجموعة من المواد القانونية التي تضمنت عقوبات بالغرامة والسجن (القانون الجنائي الدنماركي) لجريمة الرشوة (Danish legislation, Danish Criminal Code)، وذلك بالقطاعين العام والخاص.

في حين تحرص فنلندا من خلال نظمها القانونية على توطين قيم الحوكمة والثقة ومنع مسببات الفساد؛ حيث يمنع القانون كافة مسببات الفساد الإداري، كما يتضمن القانون الفنلندي كذلك العديد من المواد التي تجعل الرشوة جريمة جنائية ذات عقوبات مغلظة (Viinamäki, Olli-Pekka, 200). بالإضافة إلى حرص فنلندا على تضمين البنود القانونية الخاصة بمكافحة الرشوة الأجنبية في قانونها الوطني، نظراً إلى كونها أحد أطراف اتفاق منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المعنية بمكافحة ذلك النمط من الرشا

وممارسات الفساد، ومن ثم فقد أوصت المنظمة بعدد من التوصيات الرامية إلى زيادة فعالية القضاء الفنلندي وقوته في مواجهة تلك الجرائم من أجل تعزيز سيادة القانون، حيث ترتفع معدلات الحصول على البراءة في تلك القضايا. ورغم النجاح في الكشف عن تلك الممارسات على مستوى الأفراد والشركات، فإن القانون الفنلندي لا يزال بحاجة إلى مزيد من الضمانات لحماية المبلغين عن تلك الممارسات (OECD, 2017).

وقد نجحت السويد، وهي أحد الموقعين على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (Law Business Research Ltd, 2014)، إلى حد كبير، في مكافحة الفساد بدرجة جعلتها من أقل الدول في انتشار الفساد على مستوى العالم؛ حيث يتكون الإطار القانوني لمكافحة الفساد في السويد من الأحكام الواردة في قانون العقوبات، وقانون الإجراءات القضائية.

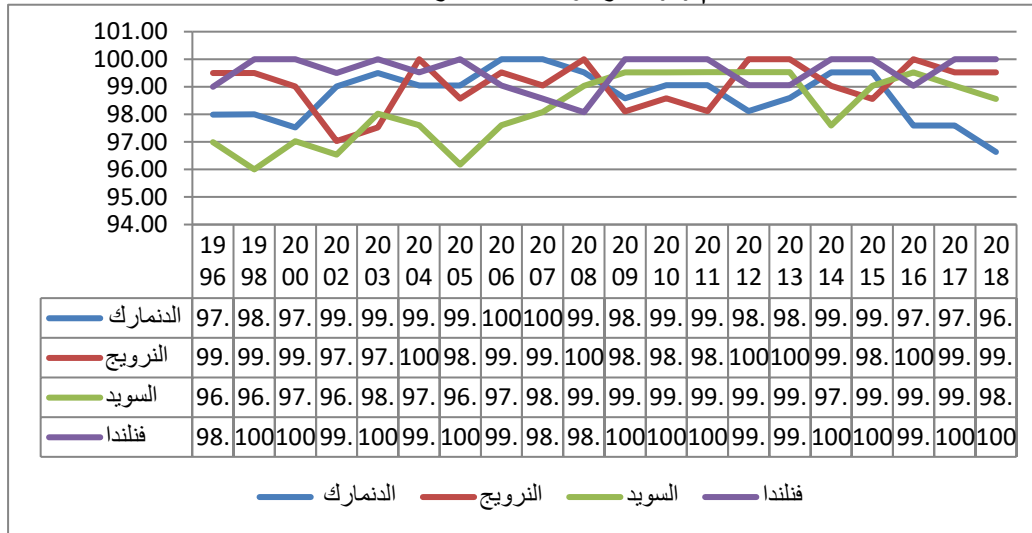
ولا يفرق القانون السويدي بشأن الرشوة بين رشوة الموظفين العموميين الأجانب والموظفين العموميين المحليين، ومن ثم تنطبق القواعد القانونية ذاتها عليهم، وبموجب القانون الذي دخل حيز التنفيذ في 2012، يتم التفرقة بين الرشوة البسيطة والرشوة الجسيمة، حيث يؤخذ في الاعتبار ما إذا كانت الجريمة تنطوي على إساءة استخدام أو استهداف منصب ينطوي على مسؤولية مهمة، وما إلى ذلك (Conference of the States Parties resolution, 2014).

وقد أصدرت السويد مبادئ توجيهية للمدعين العامين توضح أن المقاضاة في قضايا الرشوة الأجنبية أمر يصب في المصلحة العامة، ويجب ألا تتأثر القرارات المتعلقة بالمحاكمة في مثل هذه القضايا بالعوامل السياسية (OECD, 2019) ويُعاقب الأشخاص الاعتباريون على ارتكاب الرشوة بموجب التشريع السويدي بالغرامة، بالإضافة إلى إمكانية مصادرة جميع المزايا الاقتصادية التي يكتسبها الشخص الاعتباري من الجريمة (Conference of the States Parties resolution, 2014)، وهناك مجموعة من التعديلات التي أُدخلت في عام 2006 أدت إلى وصول الحد الأقصى للغرامة إلى حوالي 1.1 مليون يورو (OECD, 2012). أما التجربة النيوزيلاندية، فتستند إلى أحد أفضل الأطر القانونية المعنية بمكافحة الفساد والممارسات غير القانونية، ويسرى القانون على القطاعين العام والخاص على حد سواء، ويخضع له الشخص العادي والاعتباري، كما يسرى كذلك على الممارسات الأجنبية، وتحرص نيوزيلندا على تعزيز تنافسية مناخها الاقتصادي وتقليل فرص وقوع ممارسات الفساد ودفع الرشا، وذلك من خلال إدخال إصلاحات قانونية من شأنها تضمين اتفاق الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في القانون النيوزيلاندي، وتعزيز قدرة القضاء على مواجهة الرشا الأجنبية، وذلك بهدف الحفاظ على تدني معدلات الفساد وسد الثغرات المحتملة لتناميه مستقبلاً، حتى لا يهدد الاقتصاد النيوزيلاندي (Group of researchers, 2012).

وبالنظر في النصوص القانونية السنغافورية، نلاحظ أن القانون السنغافوري ينظم حظر الرشوة والفساد في كل من القطاعين العام والخاص، ويعاقب عليها بعقوبة الغرامة أو السجن أو كليهما، بالإضافة إلى كون الأطر القانونية تحظر الرشوة على الأشخاص والشركات أيضاً (Clifford chance, 2019).

ويجزم قانون العقوبات لعام 2008 رشوة الموظفين العموميين (قانون العقوبات، 1993)، ويشير إلى أي "عضو في البرلمان"، و"هيئة عامة" تتمتع بسلطة التصرف بموجب قانون مكتوب، وأيضاً "الشخص الذي يعمل في الحكومة أو أي قسم منها" (Clifford chance, 2019) وتتمتع المحاكم في سنغافورة بصلاحيات الأمر بمصادرة الممتلكات التي حصل عليها المدانون بالفساد. كما يعاقب الموظف العام المدان في المحكمة بجريمة فساد بفقد وظيفته، ويتم حظره من أي تعيين عام في المستقبل (Muhammed, Ali, 2000).

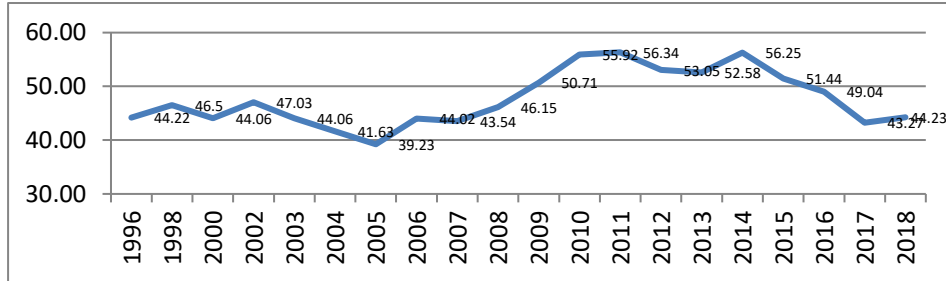
الشكل رقم (1): مؤشر سيادة القانون للدول الاسكندنافية



Source: World Governance Index, Rule of Law, World Bank Group. 2018

وفيما يتعلق بالممارسة القانونية الماليزية، فقد صدقت ماليزيا على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في 2008 (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2009)، كما اهتمت بإصدار العديد من القوانين بهدف مكافحة الفساد، أبرزها قانون لجنة مكافحة الفساد الماليزية لعام 2009 (القانون 694) (Norazlan, Razali, 2013) ويعد قانون لجنة مكافحة الفساد الماليزية لعام 2009، والذي ألغى قانون مكافحة الفساد لعام 1997، التشريع الرئيسي الذي يتعامل مع الفساد ويشتمل على عقوبات بالغرامة أو بالسجن لمدة لا تتجاوز 20 سنة. كذلك هدف القانون إلى تعزيز النزاهة والمساءلة في القطاعين العام والخاص، وتثقيف الجمهور عامة حول الفساد وآثاره، واشتمل على عقوبات فساد فيما يتعلق بالموظفين العموميين الأجانب (Mark Mendelsohn, 2018). وقد أصدرت لجنة مكافحة الفساد الماليزية في عام 2018 قانوناً ينص على معاقبة الأشخاص والمؤسسات التجارية على جرائم الرشوة إذا قدم أي شخص مرتبط بالمنظمة التجارية بشكل فاسد إلى أي شخص أو وعده بالحصول على أي ميزة للمنظمة (Malaysian Anti-corruption Commission, 2018)، ومن ثم تكون الشركات التجارية والمساهمون فيها أو مجالس الإدارة أو الإدارات المختلفة مسئولين عن أي جريمة ارتكبتها الشركة (Mark Mendelsohn, 2018) فيما يتعلق بالرشوة والفساد، ويعاقبون بالغرامة أو السجن. هذا بالنسبة إلى دول استطاعت أن تحافظ على تقدمها في مؤشر سيادة القانون. وبالنظر إلى ممارسات دول أخرى شهدت فترات صعود وهبوط في المؤشر، فنلاحظ أن القانون البرازيلي قد أولى اهتماماً بقضايا الرشوة والمدفوعات غير القانونية (القانون رقم 2013/1246)، مثل قانون مكافحة الفساد عام 2013، والذي من شأنه أن يعزز الرقابة على الشركات لمنع ممارسات الفساد والرشوة خلال المعاملات الاقتصادية بما يعزز التنافسية والنزاهة، وذلك من خلال تجريم الفساد مدنياً وجنائياً، بالإضافة إلى تعزيز الأطر القانونية الناظمة لعمل الشركات وتشديد العقوبات والغرامات عليها لمنعها من ارتكاب ممارسات الفساد وانتهاك القانون (Guilherme France, 2019).

الشكل رقم (2): مؤشر سيادة القانون في البرازيل خلال الفترة من 1996-2018



Source: World Governance Index, Rule of Law, World Bank Group. 2018

كما يتشدد القانون في التعامل مع جرائم الرشوة للموظفين العموميين، ويغلظ العقوبات المخصصة لها، والتي قد تصل إلى حد السجن مدة 12 سنة للأشخاص، بالإضافة إلى توقيع الغرامات على الكيانات والشركات التي قد تصل عقوبتها إلى حد الحل. ولم يغفل القانون البرازيلي ضبط ممارسات الرشوة الأجنبية، ولا يكتفي بمكافحة الرشوة فحسب؛ بل يحظر كذلك ممارسات الاحتيال في المناقصات العامة، سواء بالنسبة إلى الإدارة العامة الوطنية أو الأجنبية. وغلظ القانون العقوبات لمثل تلك الممارسات بحيث تصل إلى حد السجن مدة 8 سنوات، بالإضافة إلى الغرامات المالية (Anti-Corruption in Brazil, 2020).

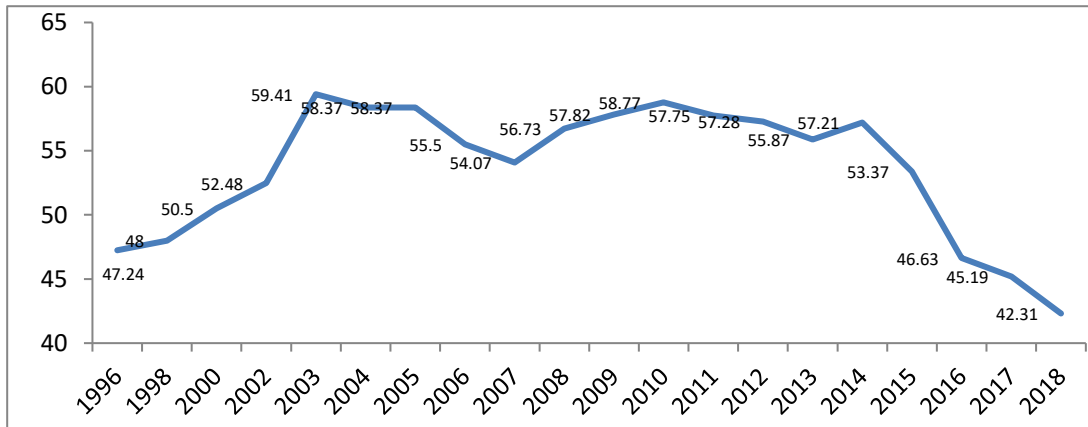
وفي التجربة التركية، يعد الفساد واحدًا من أكبر التحديات على كافة الأصعدة، وقد اتخذت الحكومة التركية عدد من التدابير لمواجهة تفشي الفساد، من بينها إطلاق العديد من الخطط الاستراتيجية الحكومية من أجل مكافحة الفساد والتي تكثفت منذ العام 2003، حيث أعلنت تركيا سعيها نحو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي مع التعهد بإجراء العديد من الإصلاحات (Turkey Corruption Report, 2019).

وجدير بالذكر أنه ليس لدى تركيا قانون عام لمكافحة الفساد أو الرشوة، بيد أن القوانين التركية الأخرى تتضمن أحكامًا بشأن مكافحة الفساد، ويأتي في المقام الأول القانون الجنائي التركي (رقم 5237/ المادة 252)، وقانون إعلان الملكية ومكافحة الرشوة والفساد، وقانون مجلس أخلاقيات الموظفين العموميين، والمبادئ الأخلاقية للموظفين العموميين وإجراءات التقديم والمبادئ "لائحة الأخلاقيات" (Birturk Aydin, 2020). ويختص القانون الجنائي التركي بتنظيم ممارسات رشوة الموظفين العموميين، ويقر عقوبات على كل من الموظفين المتلقين للرشوة والمواطنين مقدمي الرشوة والوسطاء كذلك، وقد يتعرض الموظف للفصل من الوظيفة العمومية، وتصل العقوبات إلى حد السجن مدة تتراوح بين 4 سنوات و12 سنة، وتزيد تلك العقوبة إذا كان الشخص الذي يتلقى، أو يوافق على، أو يطلب رشوة، هو موظفًا قضائيًا، أو محكمًا، أو خبيرًا عينته المحكمة، أو كاتبًا ماليًا، أو مستشارًا ماليًا محلقًا، بالإضافة إلى ما يتم إقراره من تدابير أمنية يتعرض لها الأفراد، مثل حظر أداء الخدمة العامة ومصادرة الرشوة، كما تتعرض الكيانات الاعتبارية والشركات لعقوبات مثل الغرامات وحظر المشاركة في المناقصات العامة وإنهاء اتفاقية المشتريات العامة" (Birturk Aydin, 2020).

وليس ثمة نص قانوني صريح يجرم الرشوة المحلية الخاصة، بيد أن القانون قد خصص بعض الكيانات والأشخاص ممن يحظر عليهم تلقيهم للهدايا والمدفوعات، مثل شركات قطاع الأعمال والجمعيات والتعاونيات التي تتعامل مع الجمهور. وتخضع لمنظومة العقوبات التي تنظم الرشوة العمومية ذاتها. بالإضافة إلى ممارسات الرشوة الأجنبية التي لم يتضمن القانون تعريفًا لها، وإن كانت تنظمها المادة (252) من القانون الجنائي، وتخضع لمنظومة العقوبات المقررة للرشوة العمومية أيضًا (Birturk Aydin, 2020).

وعلى الرغم من كثرة القوانين والتدابير المقررة لمكافحة الفساد والرشا، فإنها لم تكن كافية، حيث كان لها تأثير محدود في تقليص معدلات الفساد حتى مع وجود قوانين تجرم الرشا وممارسات غسل الأموال ودفع التسهيلات، لكن لم يكن القانون كافيًا لردعها، كما أن القانون التركي لا يوفر الحماية الكافية لتأمين المبلغين عن ممارسات الفساد (Turkey Corruption Report, 2019)

### الشكل رقم (3): مؤشر سيادة القانون في تركيا خلال الفترة من 1996-2018



Source: World Governance Index, Rule of Law, World Bank Group. 2018

وبالانتقال إلى التشريعات الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة، والتي بادرت بالمصادقة على الاتفاقيات الدولية والإقليمية، مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، نلاحظ وجود تشريعات عقابية رادعة لمكافحة الرشوة وتنظيم شروط وواجبات وأخلاقيات المهن للموظفين العموميين، مع وضع تدابير المحاسبة والمساءلة للموظفين في القطاع الخاص عبر إصدار قوانين ولوائح تحسباً لأي اعتداء على المال العام أو إساءة استغلال السلطة الوظيفية الممنوحة لهم؛ إذ تنص المواد من (234) إلى (239) من قانون العقوبات لدولة الإمارات على أحكام تحظر الرشوة للموظفين العاملين في القطاعين العام والخاص، والآثار المترتبة على قيام مسؤول عام بممارسات الفساد والرشوة.

ولما كانت جرائم الرشوة تتميز بخصائص تجعل اكتشافها شائعاً صعباً في دولة كالإمارات، فقد خصّها المشرع في قانون العقوبات بجملة من الأحكام الرادعة، هذا بالإضافة إلى الأحكام الجديدة في قانون الموارد البشرية؛ فجاءت القوانين الاتحادية لعام 1984 (قانون الشركات التجارية) لتجرّم أعمال الرشوة في سياق البيانات المالية ومدققى الشركات الخارجية في دولة الإمارات العربية المتحدة، مع وضع قيود على الشركات المساهمة العامة والخاصة، كما ينظم قانون المرسوم الاتحادي رقم (11) لسنة 2008 المعدل بموجب المرسوم الاتحادي رقم (9) لعام 2011 والمرسوم الاتحادي رقم (17) لعام 2016 والمعروف بقانون الموارد البشرية لدولة الإمارات العربية المتحدة، سياسات "الهدايا" والمسئوليات للهيئات الفيدرالية التي تتعلق بالموظفين والصحة والسلامة في مكان العمل. كما أقرت الإمارات تعديلات على قانون العقوبات عام 2018، بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (3) لسنة 1987، بحيث جعل من التشريعات الخاصة بمكافحة الفساد والرشوة في الدولة أكثر شمولية، وتوسيع نطاق حظر المخالفات التي تغطي قضايا الرشوة والفساد المحلية والأجنبية، كما تغطي التشريعات القطاعين

العام والخاص، والمؤسسات الدولية، في خطوة تعزز مساعي قانون العقوبات الإماراتي نحو معالجة جميع الأبعاد التي تغذي فعل الرشوة (تشريعات دولة الإمارات العربية المتحدة). وعلى الرغم من أن قانون العقوبات الاتحادي يمثل العمود الفقري لمكافحة الرشوة داخل دولة الإمارات، فإنه ليس القانون الوحيد الذي يحظر الرشوة، حيث يتضمن قانون العقوبات في دبي أحكامًا بشأن الرشوة وسوء استخدام الوظائف العامة (تشريعات دولة الإمارات العربية المتحدة).

وقد عمل المشرع الإماراتي على التشجيع على الإبلاغ عن جرائم الرشوة والفساد عن طريق توفير الضمانات الأساسية لحماية الشهود والمبلغين عن طريق تخصيص موقع إلكتروني للإبلاغ عن حالات الفساد والاحتيال. كما تستخدم حكومة دولة الإمارات حسابات وسائل التواصل الاجتماعي الرسمية للتواصل مع الجمهور والاستماع إلى احتياجاتهم وتعليقاتهم. كما تقدم الحكومة إجراءات المناقصات والمزايدات العامة عبر الإنترنت، وذلك لتسهيل تنفيذ الإجراءات بشفافية. وهذا يشمل: نظام المشتريات الإلكتروني، وسجيل الموردين، وبوابة التوريد الإلكتروني لحكومة أبوظبي (التوريد الإلكتروني)، ويسمح بهذا الإجراء لجميع الموردين المسجلين بالتعامل مع المؤسسات الحكومية بشكل عادل ومتساو.

وجدير بالذكر أن ديوان المحاسبة هو الجهة العليا التي تختص بالتدقيق المحاسبي في دولة الإمارات، وهو مسؤول عن حماية الأموال الحكومية، وضمان تخصيصها وإنفاقها وفقاً للقوانين واللوائح. وهو مسؤول كذلك عن مكافحة النصب والاحتيال والفساد والرشوة داخل القطاع الحكومي (تشريعات دولة الإمارات العربية المتحدة) وعلى الجانب الآخر، تطبق المملكة العربية السعودية الشريعة الإسلامية، وتحكم وفقاً لما تنص عليه من عقوبات محددة لبعض الجرائم، وأما ما يتعلق بالجرائم التي لم تحدد عقوبتها بنص شرعي من الكتاب والسنة، فإن المملكة تقوم بوضع نص نظامي لذلك بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، وفي ضوء ذلك صدر كل من أنظمة مكافحة الرشوة، وتأديب الموظفين، ومكافحة غسل الأموال ونظام مباشرة الأموال العامة، بالإضافة إلى نظام الإجراءات الجزائية، فضلاً عن انضمام المملكة إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد 2003، واعتمادها مبدأ التطبيق المباشر للاتفاقيات الدولية، بحيث تشكل جزءاً لا يتجزأ من القانون الداخلي (شريهان ممدوح حسن، 2018).

وبشأن الرشوة، حددت المملكة نظاماً يقر عقوبة أصلية لجريمة الرشوة للموظفين العموميين، وهو نظام تأديب الموظفين الصادر بالمرسوم الملكي عام 1391هـ، ونظام ديوان المظالم الجديد لعام 1428هـ، 1373، ونظام ديوان المراقبة لعام 1373، إضافة إلى العقوبة التكميلية الوجودية التي تتضمن الإبعاد للأجنبي من المملكة كعقوبة تبعية لجريمة الرشوة ضمن مخالفات أنظمة العمل والإقامة في المملكة (سعيد بن محمد بن فهد، 2005)، وقد تم تعديل هذه الأنظمة بقرارات مجلس الوزراء بناء على التوصية الصادرة من مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية بشأن إعادة النظر في العقوبات التبعية؛ وشملت الأنظمة تجريم الرشوة في القطاع الخاص، وكل من يعمل لدى الشركات المساهمة والخاصة التي تزاوّل الأعمال المصرفية، بالإضافة إلى رؤساء وأعضاء مجالس إدارات هذه الشركات (سعيد بن محمد بن فهد، 2005)، مع توفير مكافأة لمن أُرشد عن جريمة رشوة (سعيد بن محمد بن فهد، 2005). ويتشدد القانون السعودي في تجريم الرشوة للموظفين العموميين، ويغلظ من العقوبات المخصصة لها، والتي قد تصل إلى حد السجن مدة 10 سنوات للأشخاص، كما يعاقب الموظف العام المُدان في المحكمة بجريمة فساد بفقد وظيفته، ويتم حظره من أي تعيين عام مستقبلاً (هيئة الخبراء بمجلس الوزراء السعودي).

ومؤخراً، شهدت جهود مكافحة الفساد والرشوة في السعودية تطوراً ملموساً من خلال استصدار تشريعات جديدة، وإعادة هيكلة بعض الجهات الرقابية لتعزيز دورها وتفعيل كفاءتها؛ إذ صدر الأمر الملكي القاضي بتشكيل



لجنة إشرافية لمكافحة الفساد تضمنت فتح دوائر تحقيق في قضايا الفساد بالنيابة العامة، والتوجيه نحو حماية المبلغين عن قضايا الفساد (هيئة الخبراء بمجلس الوزراء السعودي).

وفي التجربة الكويتية، يعد الفساد واحدًا من أكبر التحديات، لذلك اتخذت الحكومة الكويتية عددًا من التدابير لمواجهة تفشيه، من بينها إطلاق استراتيجية الكويت الوطنية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد تحت شعار "النزاهة من أجل التنمية" (استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد)، حيث نلاحظ أن المشرع الكويتي قد اتسق مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد فيما يتعلق بتجريم الرشوة، بحيث شملت التشريعات الجزائية الكويتية أحكامًا تتعلق بعقوبة الغرامة، وإمكانية مصادرة جميع المزايا الاقتصادية التي يكتسبها الشخص الاعتباري من جريمة الرشوة، والتي تصل إلى السجن للموظفين الحكوميين والعاملين في الجهات والهيئات التابعة للدولة (القطاع العام)، وبموجب التشريع الكويتي يُعاقب الأشخاص الاعتباريون على ارتكاب الرشوة بالغرامة، حيث يجرم قانون الجزاء الكويتي لعام 1960 المعدل عام 1970 رشوة الموظفين العموميين ويشير إلى "أعضاء مجالس الإدارة ومديري ومستخدمي المؤسسات والشركات والجمعيات والهيئات العامة"، التي تخضع ماليًا للدولة، وأيضًا "الشخص الذي يعمل في الحكومة أو أي قسم منها" ( تقرير الاستعراض القطري لدولة الكويت).

وليس ثمة تفرقة بين الرشوة البسيطة والجسيمة، وينصب التركيز على الرشوة التي تأتي من إساءة استخدام أو استهداف منصب ذي حيئية رفيعة المستوى، بيد أن النصوص القانونية للتشريعات الجزائية الكويتية تنطوي على قصور تشريعي فيما يتعلق بعدم تجريم الرشوة في القطاع الخاص ورشوة الموظف العام الأجنبي، وأغفلت توسيع نطاق مسؤولية الأشخاص الاعتبارية، فضلًا عن غياب تحديد المفهوم العام للرشوة وأنواعها، ويمثل غياب تعريف أنماط مختلفة من الرشا أبرز معوقات مكافحة الرشوة في دولة الكويت (قانون الجزاء الكويتي).

#### ثانيًا: الأطر القانونية لمكافحة تضارب المصالح

يستلزم منع تضارب المصالح عددًا من التدابير التنظيمية التي تفرض على الموظفين العموميين وشاغلي المنصب العام لردعهم عن إساءة استغلال السلطة والمنصب، وتلك التدابير لا بد من أن تمتد إلى ما قبل شغل المنصب العام وخلال ممارسة الوظيفة، كما تمتد كذلك إلى ما بعد ترك الوظيفة؛ وتهدف إلى تعزيز إجراءات الرقابة من أجل منع إساءة استغلال النفوذ في كل الأحوال، وتجنب وقوع الفضائح وردع ممارسات الانحراف الوظيفي (شيرين جلال عوض، 2016).

لذلك عُنيت التشريعات الخاصة بالإدارة العامة في الدنمارك بمنع تضارب المصالح (قانون الإدارة العامة الدنماركي)، والتي تطبق على أي شخص يعمل في الوظائف عامة (بمن في ذلك الوزراء والمستشارون الخاصون)، وبموجب هذه التشريعات يتعين على الشخص الذي يعمل في هيئة عامة إدراك الظروف التي قد تؤدي إلى تضارب المصالح، وإخطار رئيسه في أسرع وقت ممكن، وإذا كانت هناك ظروف تؤدي إلى تضارب في المصالح تتعلق بوزير، فإن عليه الاتصال برئيس الوزراء لنقل المسألة رسميًا (بموجب قرار ملكي) إلى وزير آخر. وجدير بالذكر أن هذه التشريعات تترك المسألة تقديرية للوزراء حول ما إذا كان يجب الإبلاغ عن تضارب محتمل أو ظاهر في المصالح، دون إعطاء الكثير من الإرشادات حول كيفية اتخاذ القرار، وهو ما يعد إحدى نقاط الضعف (GRECO, 2018)

فضلاً عن ذلك، توجد في الدنمارك مدونة قواعد سلوك للموظفين العموميين منذ العام 2007، تتضمن القيم والمبادئ الأساسية وحرية التعبير وواجب السرية والنزاهة وقبول الهدايا (Group of researcher, 2016)، كما تُلزم التشريعات في الدنمارك الوزراء بالتخلي عن أي مهنة (مدفوعة الأجر أو بدون أجر) في القطاعين العام

والخاص عند تولي المنصب (قانون المكافآت والمعاشات للوزراء في الدنمارك)<sup>1</sup>، ولكن ذلك لا يشمل العمل الحر، أو المهن الفخرية أو تلك المرتبطة بالأحزاب السياسية. وفي ظروف معينة قد يحصل الوزير أيضًا على إجازة غير مدفوعة، ولا توجد قيود محددة على تحقيق المصالح المالية، وهو ما قد يعتبر في بعض الحالات بمثابة تضارب في المصالح بموجب قانون الإدارة العامة ( GRECO, 2018).

وقد أوضحت مؤسسة (مجموعة الدول لمكافحة الفساد GRECO (The Group of States against Corruption)، وهي هيئة مراقبة الفساد التابعة لمجلس أوروبا، أن الدنمارك بحاجة إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات فيما يتعلق بالإفصاح العلني، كما تحتاج أيضًا إلى مزيد من القواعد والتوجيهات بشأن توظيف الأشخاص ذوي الوظائف التنفيذية العليا عقب إنهاء وظائفهم في القطاع العام. بالإضافة إلى تطوير نظام السماح لضباط الشرطة بالقيام بأنشطة ثانوية، مع متابعة فعالة لمثل هذه التراخيص لأنه ليس من الواضح نوعية الأعمال التي يزاولها ضباط الشرطة بعد أن يغادروا الشرطة أو حجم تضارب المصالح المحتمل فيها ( GRECO, 2018).

ويحرص القانون الفنلندي على مكافحة ممارسات الفساد بكافة صورها، وذلك من خلال تعزيز قيم استخدام الخدمة العامة أو المنصب العام لتحقيق المصلحة العامة، مع تعزيز منظومة الرقابة والمسؤولية والعقاب على المخالفين من أجل الحفاظ على ثقة الشعب في الحكومة لأنها تحرص على مصالحهم. كما يتضمن قانون العقوبات الفنلندي نصوصًا تجرم فساد المسؤولين وإساءة استغلالهم لمناصبهم، وتصل العقوبة فيها إلى حد الفصل، مع تشديد القواعد الرادعة لقبول الرشا، وبصفة خاصة أعضاء البرلمان وشاغلي المنصب العام، مع تجريم انتهاك الواجبات والمسؤوليات الرسمية على جميع المستويات من أدنى درجة وظيفية حتى الوظائف القيادية (Olli-Pekka Viinamäki, 2018)؛ الأمر الذي أدى إلى نجاح فنلندا في تقليص ممارسات الفساد حتى على صعيد المحليات، حيث يقضي المواطنون مصالحهم دون الحاجة إلى دفع الرشا، مما يستدل منه على عدم استغلال الموظفين لمناصبهم من أجل تحقيق مصالح خاصة تضر بالمصلحة العامة، بموجب الحرص على تحقيق النزاهة والشفافية. وقد ساعد الإطار المؤسسي الفنلندي على منع تضارب المصالح، حيث تتسم الهياكل المؤسسية بكونها مرنة وغير هرمية نسبيًا، مما يحول دون تسييس الوظائف العامة ويحد من فساد شاغليها (Group of researcher, 2014).

وعند النظر في التجربة السويدية، نجد أنها اهتمت بمكافحة تضارب المصالح من خلال العديد من الوثائق التشريعية السويدية مثل الدستور والقانون الإداري (1986) وقانون التوظيف العام (1994) (Group of researcher, 2019)، وقانون الإجراءات الإدارية الجديد (2017) (GRECO, 2019). كما تلزم السويد الوزراء والموظفين العموميين في الدولة بالإفصاح عن المقتنيات والثروات المالية بموجب القانون الذي دخل حيز التنفيذ في الأول من يناير 2019، وقد أصدرت السويد قانونًا جديدًا يتعلق بالوزراء الذين ينتقلون إلى القطاع الخاص دخل حيز النفاذ في الأول من يوليو 2018، بالإضافة إلى وجود درجة عالية من الشفافية والوصول إلى معلومات الإدارة العامة في السويد ( GRECO, 2018).

كما تقدم مذكرة المكاتب الحكومية المتعلقة بتضارب المصالح والأنشطة المساعدة للوزراء (التي تم تنقيحها عام 1998) إرشادات حول ما إذا كان نشاط خارجي معين متوافقًا مع منصب الوزير، وما الإجراء الذي يجب اتخاذه في حال أدى ذلك إلى تضارب في المصالح، ولكن الأمر متروك للوزير في النهاية. ووفقًا للمبادئ التوجيهية للمكاتب الحكومية بشأن تقديم الهدايا للوزراء- التي أصبحت سارية منذ العام 2008- فإن الهدايا المتعلقة

<sup>1</sup> للمزيد، انظر المادة (8) من قانون المكافآت والمعاشات للوزراء.

بواجبات الشخص كوزير يجب تسجيلها في سجل خاص يتضمن وصفاً وصورة للعنصر وتحديد لسياق تسلم الهدية ومكان حفظها ( GRECO, 2018 ).

وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها السويد لمكافحة تضارب المصالح، فإنها لا تزال بحاجة إلى إعادة ضبط الإطار التنظيمي للتركيز أكثر على تعزيز النزاهة ومنع تضارب المصالح، فضلاً عن تبسيط نظام التصريح بالأنشطة الثانوية للموظفين، مع جعل الإبلاغ عن هذه الأنشطة إلزامياً، بالإضافة إلى المتابعة الفعالة، وفقاً لتقييم مؤسسة (مجموعة الدول لمكافحة الفساد GRECO (The Group of States against Corruption)).

وقد تسهم بنية المجتمع في نيوزيلاندا في حدوث تعارض المصالح وتداخل الصلاحيات، وذلك بسبب صغر حجم الدولة، مما يؤدي إلى تشابك المصالح والعلاقات والترابطات بدرجة يصعب معها تجنب حدوث تعارض المصالح، لأنه نتيجة حتمية في تلك الحالة (Group of researchers, 2019).

وعلى الرغم من ذلك، نجد أن القانون النيوزيلاندي يحتوي على العديد من الضمانات التي تحول دون إساءة استغلال المنصب ودرء تعارض المصالح، فبموجبه يُضبط سلوك المسؤولين وشاغلي المناصب العامة لاحترام مسؤولية منصبهم، والحرص على عدم إضرار أو ظلم المواطنين أو الانحياز للأقارب أو لفئة معينة دون غيرها وذلك من أجل الحيولة دون أي ممارسات تهدد المصلحة العامة وتفتح آفاقاً للفساد (Group of researchers, 2019).

بالإضافة إلى منظومة الأطر القيمية الرادعة لتعارض المصالح وممارسات الفساد والمعززة لاحترام الخدمة العامة، وتستند بصفة رئيسية إلى ثقة المواطنين في المؤسسات العامة وفي نزاهة الموظفين العموميين، وحرصهم على المصلحة العامة دون إساءة استغلال مناصبهم، وهو ما انعكس إيجاباً على تراجع معدلات الفساد في نيوزيلاندا (OECD, 2003).

وبالنظر إلى القطاع العام، نلاحظ تراجع معدلات الفساد وتضارب المصالح به، وذلك بموجب القواعد التنظيمية والقيمية الحاكمة لتقديم الخدمة العامة، فضلاً عن عدم تعقد الأطر التنظيمية والترتيبية بسبب صغر حجم التنظيم الإداري للدولة، مما يعزز من فرص الرقابة المركزية جنباً إلى جنب الرقابة الشعبية، مع وجود الرقابة المالية على هؤلاء المسؤولين والموظفين العموميين (OECD, 2003)، وقد أسهمت جميع هذه العوامل والتدابير القانونية والتنظيمية والقيمية في خفض معدلات الفساد وتقليل فرص تعمد ارتكاب جرائم إساءة استغلال المنصب لتحقيق مصالح خاصة بدلا من المصلحة العامة.

وتحرص سنغافورة على مكافحة ممارسات الفساد ومنع تضارب المصالح الذي يحدث عندما تتعارض مصلحة الفرد مع مصلحة عامة، وتؤدي إلى أعمال غير شريفة وأنشطة فاسدة (A Practical Anti-Corruption Guide For Businesses In Singapore" 2017)، وذلك من خلال وضع مدونات سلوك أخلاقية وإدارية تحظر تضارب المصالح، وتعزز تحقيق أعلى مستويات النزاهة، حيث يحتوي دليل التعليمات الحكومي على أحكام لمنع تضارب المصالح، والتي تتطلب من العاملين التصريح إذا كان لديه مصلحة شخصية في أي قضية يتم نظرها في أثناء عمله، كما لا يُسمح لهم بحياسة أسهم في الشركات الخاصة، ما لم يتم الحصول على موافقة مسبقة (بشروط معينة).

وقد ساعد الإطار المؤسسي والقانوني في سنغافورة على تعزيز الشفافية من خلال الإفصاح ومراقبة الأصول والحسومات الشخصية، حيث يتعين على الموظفين العموميين إصدار إعلان بعدم المديونية سنوياً بموجب دليل التعليمات الحكومي. كما تعزز أنظمة الإدارة السليمة من إمكانية مكافحة الفساد بين المسؤولين الحكوميين ومستخدمي خدمات الأعمال، لاسيما في مجال الضرائب والجمارك وغيرها، وفي هذا الصدد يحتوي دليل التعليمات الحكومي على قسم للسلوك والانضباط، مع إرشادات تمنع الموظفين العموميين من تعزيز مصلحتهم

الخاصة عن طريق الاستفادة من وظائفهم وواجباتهم الرسمية. ويحتوي الدليل أيضًا على إرشادات بخصوص كيفية مكافحة الممارسات الفاسدة ( OECD, 2017 ).

وتقيد لوائح الخدمة العامة في سنغافورة الأنشطة الاقتصادية أو السياسية للموظفين العموميين وقبول الهدايا أو كرم الضيافة، باعتبارها مصادر شائعة لتضارب المصالح، كما تدرك سنغافورة أهمية التدريب على قضايا الأخلاقيات والفساد، حيث يعد الوعي بمكافحة الفساد جزءًا من برامج تدريب الموظفين في الدولة (OECD).

أما ماليزيا، فقد استخدمت الإعلان أو الإفصاح عن الأصول والممتلكات كأداة يمكن أن تمنع تضارب المصالح بين الموظفين العموميين، حيث تسمح لوكالات إنفاذ القانون في اكتشاف ومحكمة المسؤولين العموميين الذين حصلوا على الثروة عن طريق إساءة استخدام مركزهم وسلطتهم، إلا أن هذا الأمر لم يخلُ من بعض الثغرات (Chin, Hong, 2016).

وتتمثل الثغرات في المعاني المختلفة للمسؤول العمومي في مدونات قواعد السلوك والتشريعات الجنائية وقوانين الخدمة المدنية، بالإضافة إلى كون الإعلان عن الأصول لا يتضمن الهدايا، كما لا يشترط على الموظفين العموميين إعلان أنشطتهم الخارجية في ماليزيا، رغم احتمالية تعارض هذه الأنشطة مع المصلحة العامة (Chin, Hong, 2016).

وجدير بالذكر أنه قد تم إدخال بعض التعديلات على نظام الإفصاح عن الأصول والممتلكات، والذمة المالية، من خلال جعل إقرارات الذمة المالية شرطًا مسبقًا للتصديق على تعيين والترقية للموظفين العموميين، وعدم تقديمها يمكن أن يؤدي إلى الإنذار أو خفض الدرجة الوظيفية أو الفصل من الخدمة، واشترط تقديم نسخ من إقرارات الموظفين الحكوميين رفيعي المستوى إلى اللجنة الماليزية لمكافحة الفساد، علاوة على تحسين سبل اطلاع الجمهور على تلك الإقرارات (الأمم المتحدة، 2018).

وقد أولت لجنة مكافحة الفساد في ماليزيا اهتمامًا بتضارب المصالح، حيث إن (33.12%) من شكاوى الفساد تتعلق بتضارب المصالح، هذا ما كشف عنه تحليل أكثر من (20 ألف) شكوى في الفترة من 2013 حتى 2018، وعليه فإن خطة مكافحة الفساد تستهدف خلال الفترة (من يناير 2011 حتى ديسمبر 2020) إصدار توجيه من رئيس الوزراء لتنظيم الكشف عن تضارب المصالح، فضلًا عن تحقيق الكفاءة والشفافية في الهيئات القانونية ومؤسسات الدولة، وتتضمن جهات التنفيذ وزارة الشؤون الاقتصادية، ووزارة المالية، وهيئة الأوراق المالية، وغيرها (National Centre for Governance, 2019).

وفي نطاق الدول التي تحركت صعودًا وهبوطًا على مؤشر سيادة القانون، نجد أن البرازيل اتخذت عددًا من الخطوات لمواجهة مثل تلك الممارسات من خلال إصدار قانون تضارب المصالح عام 2013، حيث يُخاطب القانون المسؤولين الحكوميين على المستوى الفيدرالي لردعهم عن تلك الممارسات حتى بعد تركهم المنصب العام، لسد كل السبل أمام إساءة استغلال السلطة والنفوذ لتحقيق مصالح خاصة، فضلًا عن تلك القوانين المعنية بالنزاهة وضرورة الإعلان عن الأصول المالية والمصارحة بها من أجل حماية المال العام ومنع الاستيلاء عليه، بالإضافة إلى الحرص على نزاهة القضاء وحمايته من التسييس لمنع إساءة استغلاله لتحقيق المصالح الخاص (Group of researchers, 2019).

وقد اتضح ذلك من خلال خضوع كل من "لولا دا سيلفا" و"ديلما روسيف" الرئيسين السابقين للبلاد للمحاكمة بتهم الفساد وإساءة استغلال مناصبهم والإضرار بالمال العام (موقع فرانس 24 الإخباري، 2019). وعلى الجانب الآخر، نجد أن الفساد المستشري في تركيا يصاحبه وجود أطر تسمح بتعارض المصالح، حيث يسود نمط المحسوبية والتشابكات والترابطات بين النخب لاستغلال ما لديهم من نفوذ وسلطة، فيشيع استغلال الموظفين العموميين لمناصبهم من أجل تحقيق مصالح خاصة وتلقي الرشا، وبصفة خاصة بين

السياسيين المنتمين إلى الحزب الحاكم وكذلك البرلمانيون، مستغلين تقلص فرص خضوعهم للمحاكمة بموجب نفوذهم وبموجب ما لديهم من حصانة. ويمتد نمط المحسوبية كذلك إلى قطاع الأعمال والشركات التي يتم شغل الوظائف بها من خلال صلات القرابة والمعارف، مما يؤثر سلباً في أداء الأعمال ويعمق حالة الفساد بالاقتصاد التركي ( Marie Chêne, 2012 ).

وفي التجربة الإماراتية، نلاحظ وجود مدونات السلوك الأخلاقية والإدارية لمنع تضارب المصالح؛ فيحتوي دليل التعليمات الحكومي على أحكام لمنع هذا التضارب وعلى مبادئ السلوك المهني وأخلاقيات الوظيفة العامة في الجهات الحكومية، سواء في الوزارات أو الهيئات المستقلة، التي تحظر على الموظف استغلال منصبه أو واجباته أو علاقات يقيمها في أثناء عمله، تلك الوثيقة التي تلزم الموظف العام بعدم المشاركة في أي عملية أو قرار رسمي يمكن أن يؤدي إلى منح مزايا أو أرض أو رخصة إلى أحد أقاربه (وثيقة مبادئ السلوك المهني وأخلاقيات الوظيفة العامة في الإمارات، 2017).

ومما تنص عليه الوثيقة أيضاً، أنه يجب على الموظف العام عدم المشاركة في أي عملية أو قرار رسمي يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في ترسية أي عقد مشتريات، لأي من أقاربه حتى الدرجة الرابعة، كما تنص الوثيقة على أنه لا يجوز للموظف العام أن يرهق كاهل زملائه من الموظفين العموميين، بمهمات لا تعد جوهرية لأغراض أي وظيفة، وألا يتعسف عند استخدام حقه المقرر طبقاً للقوانين واللوائح، وعلى الموظف عدم محاولة كسب أي معاملة تفضيلية، عبر أساليب التملق، أو الخداع، أو من خلال الوساطة والمحسوبية. وهذه الضوابط الإدارية والمهنية ليست خاصة بالحكومة الاتحادية وإنما هي واضحة وسارية لدى الحكومات المحلية (وثيقة مبادئ السلوك المهني وأخلاقيات الوظيفة العامة في الإمارات، 2017).

وضمنت الإمارات القانون اتحادي رقم (11) لعام 2008 بشأن الموارد البشرية في الحكومة الاتحادية حظر تضارب المصالح، بحيث يتجنب الموظف خلال تأدية واجباته الوظيفية أي تضارب قد يقع في المصالح بين نشاطاته الخاصة ومصالح الحكومة وعملياتها، وكذلك أي عمل يمكن أن تثار بشأنه أي شبهات بتضارب المصالح؛ حيث يُخاطب القانون المسؤولين الحكوميين على المستوى الفيدرالي لردعهم عن ممارسات تضارب المصالح، فضلاً عن إصدار قانون عام بشأن إفصاح الذمة المالية الدورية عند توليهم مناصبهم وعند تركهم لها لأي سبب من الأسباب لكبار موظفي الحكومة ومسؤولي الجهات الخاضعة للرقابة (قانون الموارد البشرية في الحكومة الاتحادية الإماراتية)، وقد اتضح ذلك من خلال حكم محكمة الاستئناف على الرئيس التنفيذي السابق لشركة ديار العقارية بالسجن 10 سنوات بسبب سوء استخدام السلطة، وتغريمه ملايين الدراهم في عام 2014 (Arabian Business, 2014).

وفي المملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى نظام محاكمة الوزراء ١٩٦١، أقر مجلس الوزراء السعودي في عام 2007 الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد الإداري والمالي، انطلاقاً من مبدأ مساءلة كل مسؤول، مهما كان موقعه ومركزه، عن المخالفات وأوجه القصور، بيد أن تلك الاستراتيجية اصطدمت بكثير من التحديات، مما اقتضى تشكيل لجنة عليا لمكافحة الفساد، بقيادة ولي العهد محمد بن سلمان، التي باشرت أعمالها في التحقيق والتنفيذ فور إعلان تشكيلها. ومن أبرز جهود المملكة في مواجهة ممارسات تعارض المصالح إصدار مدونة السلوك الوظيفي، وأخلاقيات الوظيفة العامة المعتمدة بقرار مجلس الوزراء، والتي تعد من أبرز السياسات المتخذة من قبل المملكة بشأن حالة تعارض المصالح، وعرفت المدونة تعارض المصالح بأنه: "الحالة التي تكون فيها مصلحة خاصة للموظف، أو لغيره، مادية، أو معنوية مباشرة، أو غير مباشرة، حالة، أو محتملة، تؤثر في موضوعيته، أو حياده في اتخاذه قراراً، أو إبدائه رأياً له علاقة بوظيفته"، وأوجبت المدونة على الموظف واجباً وقائياً بالنص على أن: "على الموظف أن يفصح لإدارة جهته عن أي حالة تعارض مصالح حالة، أو محتملة"، كما تضمنت المدونة جانباً وقائياً آخر في منع تعارض المصالح، فنصت على أن: "على الموظف ألا

يشارك في أي قرار يؤثر بشكل مباشر، أو غير مباشر في ترسية أي عقد يكون أحد أقرائه طرفاً فيه<sup>2</sup>، بالإضافة إلى ذلك، أصدرت المملكة لائحتي تنظيم تعارض المصالح في تطبيق نظام المنافسات والمشتريات الحكومية، وتنظيم سلوكيات وأخلاقيات القائمين على تطبيق نظام المنافسات والمشتريات الحكومية (مدونة قواعد السلوك الوظيفي وأخلاقيات الوظيفة العامة في المملكة العربية السعودية).

وعن التجربة الكويتية في تنظيم تعارض المصالح، نلاحظ سعي المشرع الكويتي إلى تعزيز الشفافية بالقطاع العام واستكمال المنظومة القانونية الكويتية للحكومة، وذلك تنفيذاً لما التزمت به الكويت دولياً بالموافقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، فجاء صدور القانون رقم (13) لعام 2018 في شأن خطر تعارض المصالح (اللائحة التنفيذية لقانون حظر تعارض المصالح، 2018)، إلا أن هذا القانون قد ووجه بعدم دستوريته، وسقوط لائحته التنفيذية.

### ثالثاً: الأطر القانونية لمكافحة أنماط أخرى من الفساد:

اهتمت الدنمارك وفنلندا بالتصدي لأنماط الفساد الأخرى، مثل: غسيل الأموال، والفساد السياسي، واستخدام المال لتحقيق أهداف سياسية، حيث حرصت الدنمارك على مكافحة غسيل الأموال، فتضمن القانون الدنماركي عقوبات على جريمة غسيل الأموال (قانون العقوبات الدنماركي)<sup>3</sup>، كما نص قانون مكافحة غسل الأموال الدنماركي الجديد لعام 2017 على عقوبات إضافية لجرائم غسيل الأموال ( Iñaki, Ardigó, 2018). وأيضاً تجرم فنلندا جريمة غسل الأموال من خلال قانون منع غسل الأموال وتمويل الإرهاب لعام 2017، وتتولى وحدة الاستخبارات المالية (FIU) التابعة للمكتب الوطني للتحقيقات (NBI) مسؤولية مكافحة غسيل الأموال ( Iñaki, Ardigó, 2018).

أما السويد، فقد بدأ سريان قانون جديد للعقوبات فيها على جرائم غسل الأموال في عام 2014، ويشمل أحكاماً بشأن جرائم غسل الأموال ومصادرة الممتلكات المغسولة، كما يجرم القانون محاولة التحضير والتآمر لارتكاب جريمة غسل الأموال وكذلك التواطؤ (Conference of the States Parties, 2014)<sup>4</sup>. ويلاحظ أن التشريع السويدي لا يفصل بين القطاعين العام والخاص فيما يتعلق بجرائم الاختلاس وغيرها من انتهاكات الأمانة التي ترتكب (Conference of the States Parties, 2014).

وبخصوص تمويل الأحزاب السياسية، فيلاحظ أن الدنمارك قد أجرت بعض التعديلات على القوانين المتعلقة بتمويلها، وهي قانون حسابات الأحزاب السياسية وقانون التمويل العام، لتوفير مزيد من الشفافية، فعلى سبيل المثال تلتزم الأحزاب السياسية بالإبلاغ عن التبرعات التي تزيد على 2 700 يورو، ويجعل البرلمان حسابات الحزب متاحة للجمهور. ومع ذلك لا تزال هناك ثغرات في التشريعات الحالية بشأن شفافية تمويل الأحزاب السياسية، فعلى سبيل المثال لا توجد قيود على التبرعات من الخارج، أو من الأشخاص الاعتباريين أو من المانحين المجهولين، ولا قيود على المبالغ التي قد يتم التبرع بها (European Commission).

وقد عدلت فنلندا قانون الأحزاب السياسية في عام 2010، تطبيقاً للتوصيات التي قدمتها مجموعة دول مجلس أوروبا لمكافحة الفساد (GRECO)، ويهدف الإطار القانوني الجديد إلى توفير الشفافية فيما يتعلق بتمويل المرشحين للانتخابات والأحزاب السياسية والكيانات الأخرى المرتبطة بالأحزاب السياسية، حيث يتطلب قانون الأحزاب السياسية من الحزب السياسي أو جمعية الأحزاب أو الكيان المرتبط بحزب سياسي

<sup>2</sup> مدونة قواعد السلوك الوظيفي وأخلاقيات الوظيفة العامة في المملكة العربية السعودية،

<sup>3</sup> للمزيد انظر المادة 290 من قانون العقوبات الدنماركي. [https://www.spa.gov.sa/galupload/ads/employee\\_rules.pdf](https://www.spa.gov.sa/galupload/ads/employee_rules.pdf) تاريخ الدخول 2021/2/17

<sup>4</sup> Conference of the States Parties resolution, Review of implementation of the United Nations Convention against Corruption, 2014.p:3.

الإفصاح عن المساهمات بقيمة 1500 يورو على الأقل للمكتب الوطني لتدقيق الحسابات (Group of researchers, 2016).

كما تحصل الأحزاب السياسية على المستوى الوطني في السويد على تمويل عام كبير من الولاية والبرلمان، ويوفر نظام التمويل العام للأحزاب السياسية إمكانية متابعة أنشطتها السياسية على المدى الطويل. ومن أجل توفير الشفافية في تمويل الأحزاب السياسية، وضعت الأحزاب السياسية اتفاقية مشتركة طوعية، تنص على وجوب جعل مصادر دخل الأحزاب شفافاً بقدر الإمكان، وأن للناخبين الحق في معرفة كيفية تمويل الأحزاب والمرشحين لها (Group of researchers, 2016)، وعملاً بتوصيات مجموعة دول مجلس أوروبا لمكافحة الفساد (GRECO)، أصبحت الأحزاب السياسية تلتزم بالإبلاغ عن التبرعات التي تزيد على 2500 يورو، بما في ذلك هوية الجهة المانحة ومبلغ التبرع.

ويعد غسيل الأموال من أبرز التحديات التي تواجه مجموعة الدول المتقدمة بشكل عام، حيث تعد بنوكها من أهم مقاصد الفاسدين لتحويل أموالهم المنهوبة، وتأتي سويسرا في صدارة تلك الدول التي تشهد تزايد ممارسات غسل الأموال في مؤسساتها المالية، بتحويل الأموال المنهوبة والأموال حصيلة التهرب من الضرائب والصفقات المشبوهة، الأمر الذي دفع الحكومة الفيدرالية إلى تعزيز رقابتها على تلك المؤسسات المالية وتعرضها للعقوبات، وتطمح الحكومة إلى القضاء على تلك الممارسات من خلال الدور الرقابي للمواطنين ووسائل الإعلام (ماثيو ألن، 2017).

وبخصوص لوكسمبورج وهولندا اللتين تعتبران مقصدًا لممارسات غسل الأموال أيضًا، فتشير التقارير إلى أن ممارسات غسل الأموال في هولندا تقدر بنحو 13 مليار يورو سنويًا (موقع بريطانيا بالعربي، 2019). وتأتي لوكسمبورج بعد سويسرا في احتضان ممارسات غسل الأموال، الأمر الذي يدفع الدولتين إلى الإسراع إلى اتخاذ العديد من التدابير لمواجهة تلك الممارسات، فقد قامت السلطات الهولندية باللجوء إلى آليات التعاون الدولي لمكافحة غسل الأموال لعجزها عن القيام بذلك وحدها، وكذلك الحال في لوكسمبورج التي قامت المفوضية الأوروبية بتعرضها لعقوبات بسبب تساهلها مع ممارسات غسل الأموال وعدم اتخاذ التدابير اللازمة لوقفه (موقع الغد الإخباري، 2019).

وفيما يتعلق بدولة سنغافورة، فعلى صعيد الشفافية في تمويل الأحزاب السياسية، يلاحظ أن التشريعات لا تمنع عمومًا التبرع لهذه الأحزاب وللمرشحين من الشركات التي لديها عقود حكومية أو المملوكة جزئيًا من قبل الحكومة، والأمر ذاته بالنسبة إلى بعض الدول الآسيوية، منها: بنجلاديش وكمبوديا وماليزيا وميانمار وسريلانكا. بالإضافة إلى ذلك تعتبر الأموال التي يتم الحصول عليها من الأنشطة التجارية مصدرًا حيويًا للدخل للأحزاب السياسية، وخاصة في ماليزيا وسنغافورة، حيث تتمتع الأحزاب الحاكمة بالوصول المباشر إلى تسهيلات الدولة والائتمانات الحكومية والتراخيص العامة. وقد أدى ضعف الأطر القانونية والرقابية التي تنظم الفساد السياسي إلى حدوث بعض الممارسات الفاسدة نتيجة عدم وجود مؤسسة محددة مسؤولة عن فحص التقارير أو التحقيق في الانتهاكات، فعادة ما تكون الإدارة الانتخابية أو وكالة التدقيق أو الوزارة هي من يقوم بهذه الوظيفة (موقع الفجر الإخباري، 8 من نوفمبر 2018).

أما دولة ماليزيا، فقد اهتمت تشريعاتها بأنواع المختلفة من الفساد، حيث تم إصدار العديد من القوانين في هذا الصدد، أهمها مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وعائدات الأنشطة غير المشروعة (Elin Falguera, 2014). ولا تتوافر في ماليزيا درجة عالية من الشفافية في تمويل الأحزاب السياسية، فهناك العديد من مجالات التمويل السياسي غير منظمة، ويُسمح بالتبرعات الأجنبية، ووصل الأمر إلى تورط رئيس الوزراء السابق نجيب عبد الرزاق في قضايا فساد.

كما يلاحظ أن ماليزيا لا تقدم إعانات مباشرة إلى الأحزاب السياسية أو الحملات الانتخابية، في حين يمكن أن تقدم دعمًا بطريقة غير مباشرة عن طريق الوصول المجاني إلى وسائل الإعلام، وخاصة التلفزيون والإذاعة، حيث توزع معظم الدول الآسيوية، ومنها ماليزيا، أوقاتًا للث المجاني (Erik Mobrand, 2019)، فضلًا عن ذلك يقضي قانون المخالفات الانتخابية بوجود أن يقدم المرشحون كشفًا عن نفقاتهم الانتخابية، بحيث تكون تلك الكشوف متاحة للتفتيش العلني ( الأمم المتحدة، 2020).

وقد شهدت البرازيل العديد من الإصلاحات القانونية للحد من تنامي ظاهرة الفساد، ومن أبرز تلك الإصلاحات ما تم خلال عام 2009 من سنّ قوانين تضمن تحقيق الشفافية والمسئولية المالية، وضرورة الكشف عن إقرارات الذمة المالية لكافة المسؤولين، مما يعزز الرقابة على المال العام، ويحد من فساد الموظفين العموميين (Guilherme France, 2019).

وفيما يتعلق بالفساد في الجوانب السياسية وضوابط استخدام المال السياسي، فقد نظم القانون حدود ما يمكن للأفراد تقديمه من مساهمات سياسية بما لا يتجاوز 10% من إجمالي دخل الشخص. كما يسمح القانون للشركات بتقديم مساهمات للمرشحين أو الأحزاب السياسية بمبلغ يصل إلى 2% من إجمالي إيرادات الشركة في السنة السابقة للانتخابات. وتم إلغاء هذا الحكم بموجب القانون رقم (2015/13165)، فلم يعد يسمح للشركات بتقديم مساهمات سياسية (القانون الماليزي رقم 9/504 / 97).

كما شهدت البرازيل عددًا من الإصلاحات القانونية لتعزيز مكافحة الفساد والشفافية والمحاسبية، مثل قانون المسؤولية المالية وما شهدته من تعديلات في العام 2009 من أجل فرض ضرائب على إنفاق المال العام ووضع حد لمستوى الدين العام، كما صدر قانون السجلات النظيف في العام 2010 والذي يمنع كل من لهم سجل جنائي من الترشح لمنصب سياسي عام، كما صدر قانون المعلومات في العام 2011 والذي يعزز من الشفافية من خلال السماح للصحفيين والمواطنين بتتبع الإنفاق العام ورواتب الموظفين العموميين جميعًا مع إقرار الحق في الحصول على الوثائق والمعلومات الرسمية عن كل مستويات السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية، وأن تتاح عبر بوابة الشفافية على الإنترنت، وفي العام 2012 تم تعديل التشريعات الناظمة لغسل الأموال وتشديد العقوبات بشأنها (صدفة محمود، 2015).

وشهدت تركيا بعض الإصلاحات القانونية بغرض الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، حيث حرصت على اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ توصيات اللجنة التابعة للمجلس الأوروبي لمكافحة الفساد، بالإضافة إلى العمل على إصدار قانون الأخلاق السياسي لمكافحة ممارسات الفساد السياسي، وعلى اتخاذ بعض الإصلاحات فيما يتعلق بتمويل الأحزاب السياسية (وكالة الأناضول الإخبارية، 2018)؛ حيث إن الأحزاب الموجودة بالبرلمان تخضع لقواعد التمويل من المال العام بمعدل 0.04% من الموازنة العامة توزع حسب نسبة تمثيلها بالبرلمان (ترك برس، 2015).

كما ينظم القانون تلقي الأحزاب للتمويل والتبرعات من الشركات والكيانات الاعتبارية خلال سنة، والتي تم إقرار الحد الأقصى لها في العام 2017 بنحو 38,526 ليرة، كما يحظر القانون تلقي الأحزاب للتبرعات من دول أجنبية ومنظمات دولية وأشخاص طبيعيين وكيانات اعتبارية أجنبية (القانون التركي رقم 2820). وبخصوص ممارسات غسل الأموال، فإن تركيا تعد من الدول التي تشهد تزايد مثل تلك الممارسات المشبوهة، والتي ترتبط بتمويل الجماعات الإرهابية، إلى حد تصنيف تركيا في القائمة الرمادية التي تضم الدول التي تتعمد خرق الأطر القانونية والاتفاقات المعنية بالتصدي لممارسات غسل الأموال (جريدة الشرق الأوسط، 2019).

كما أن تركيا قد شهدت صدور قانون يثير الجدل باعتباره يمنح الشرعية ويسمح بممارسات غسل الأموال، حيث يتيح إمكانية تداول الأموال والممتلكات من خلال طرف ثالث مما يسمح بدخول الأموال مجهولة



المصدر، فضلاً عن تخفيف الرقابة عن تداول الأموال ودخولها إلى تركيا والتدقيق في مصدرها قبل إيداعها في النظام المصرفي التركي، الأمر الذي يحول تركيا إلى مركز لجذب الأموال الناجمة عن ممارسات فاسدة (بوابة العين الإخبارية، 2018).

وبالانتقال إلى الخبرات العربية في هذا الشأن، نلاحظ حرص الإمارات علي مكافحة غسل الأموال، حيث يتضمن قانون مكافحة غسل الأموال الإماراتي عام 2002، عقوبات مواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب والجرائم المرتبطة، كما جاء المرسوم بقانون اتحادي رقم (20) لسنة 2018 ليضيف عقوبات لجرائم غسل الأموال، وبموجب القانون يتم إنشاء "وحدة معلومات مالية" مستقلة ضمن المصرف المركزي، ترفع إليها دون غيرها تقارير المعاملات المشبوهة والمعلومات المتعلقة بها من كافة المنشآت المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة، وتعمل على دراستها وتحليلها، وإحالتها إلى الجهات المختصة بشكل تلقائي أو عند الطلب، كما تنشأ بموجب أحكام هذا القانون "اللجنة الوطنية لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة" وتتولى الجهات الرقابية- كل بحسب اختصاصها- مهمات الإشراف والرقابة والمتابعة لضمان الالتزام بالأحكام المنصوص عليها في هذا القانون ولائحته التنفيذية.

وقد سعت دولة الإمارات مؤخراً إلى تنفيذ عدد من المطالب والخطوات المهمة، منها: تكملة وتحديث التشريعات الخاصة بمكافحة غسل الأموال، ودعم وتطوير الهيئات الرقابية والتنظيمية، والأنظمة القضائية، والتي تتعاون فيما بينها لمكافحة غسل الأموال، وإشراك قيادات شركات ومؤسسات القطاع الخاص، خاصة المؤسسات المالية، لدعم المبادرات التي تقوم بها السلطات الحكومية المختصة، والمشاركة بنشاط وفعالية في المنتديات الدولية والإقليمية بغرض إثراء معلوماتها وتعزيز تعاونها في مكافحة غسل الأموال. كما وقّعت الإمارات على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التجارة غير المشروعة في المخدرات والمؤثرات العقلية في فيينا عام 1988، والتزمت بمبادئ لجنة "بازل" والمبادئ الصادرة عنها في العام ذاته، وهي لجنة دولية متخصصة في تنظيم قواعد العمل المصرفي والممارسات الإشرافية على مستوى العالم، وتعد دولة الإمارات أيضاً طرفاً أساسياً في الاتفاقية العربية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات غير العقلية التي وقّعت في تونس عام 1994. وقد أولت المملكة العربية السعودية مكافحة غسل الأموال اهتماماً وعناية؛ حيث صدر نظام لمكافحة غسل الأموال بمرسوم ملكي عام 1424هـ، ثم عدل بمرسوم ملكي عامي 1433هـ و1439هـ، كما صدر قرار مجلس الوزراء بالموافقة على أهداف الاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وخطة العمل الوطنية لتحقيق تلك الأهداف (الدليل الإرشادي لمكافحة غسل الأموال، 2019).

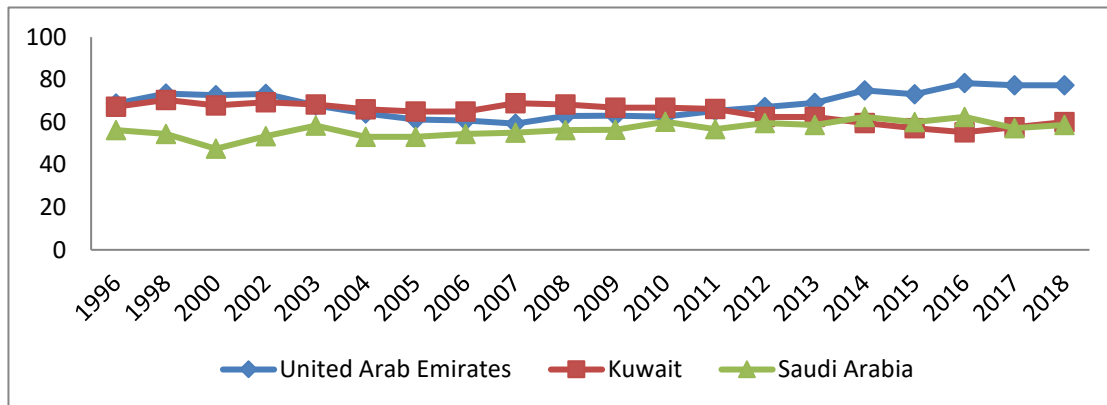
كما شهدت المملكة العربية السعودية بعض الإصلاحات القانونية بغرض الالتزام بالتوصيات الأربعين المتعلقة بمكافحة غسل الأموال، والتوصيات التسع الخاصة بمكافحة تمويل الإرهاب وفقاً للتقرير المعتمد من قبل مجموعة العمل المالي (FATF) ومجموعة العمل المالي لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENAFATF) (تقرير المتابعة الأول للمملكة العربية السعودية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسليح، 2018)، بالإضافة إلى إصدار العديد من القوانين والإجراءات التي تهدف إلى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتخفيف من المخاطر المرتبطة بها، مثل نظام مكافحة غسل الأموال (٢٠٠٣)، ونظام مراقبة البنوك (٢٠٠٥)، ونظام الأسلحة والذخيرة (٢٠٠٥)، ونظام مكافحة الجرائم المعلوماتية (٢٠٠٧)، ونظام التعاملات الإلكترونية (٢٠٠٧)، ونظام مكافحة الغش التجاري (٢٠٠٨)، ونظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية (2005)، والعمل على استصدار تعديلات على نظام مكافحة غسل الأموال (نظام مكافحة غسل الأموال في المملكة العربية السعودية).

إضافة إلى ذلك، شاركت المملكة على الصعيد الدولي لمكافحة الفساد في عدة اتفاقيات وبروتوكولات ثنائية ومتعددة الأطراف ودولية ذات علاقة بحماية النزاهة ومكافحة الفساد، تعقدتها منظمات مختصة دولية واقليمية، مثل: الأمم المتحدة، ومنظمة الإنتربول، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وجامعة الدول العربية، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، كما وقعت على عدد من الاتفاقيات وعلى اللائحة التنفيذية للاتفاقية العربية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية (١٩٩٨)، وهي عضو في مجلس التعاون الخليجي، الذي يعد عضوًا كاملًا في فريق العمل المالي (FATF)، وهي من بين الدول التي تبنت توصيات (FATF) - ٩+٤٠ حول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والمملكة أيضًا عضو مؤسس في مجموعة العمل المالي لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA-FATF) (نظام مكافحة غسل الأموال في المملكة العربية السعودية).

أما الكويت، فقد بدأ سريان قانون جديد للعقوبات فيها على جرائم غسل الأموال في العام 2013، وهو القانون رقم (106) لسنة 2013 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتعليماته الرقابية رقم (37) لسنة 2013، علاوة على قرار مجلس الوزراء في شأن تنفيذ قرارات مجلس الأمن الذي تم تبنيه بموجب ميثاق الأمم المتحدة بشأن الإرهاب وتمويله، ويشمل أحكامًا بشأن جرائم غسل الأموال ومصادرة الممتلكات المغسولة، كما يجرم القانون محاولة التحضير والتآمر لارتكاب جريمة غسل الأموال وكذلك التواطؤ. وتخص المادة (16) وحدة التحريات المالية الكويتية بتلقي الإخطارات، وهي التي تقوم بدراستها وتحليلها، وعندما تتوافر لديها الدلائل الكافية تقوم بإحالتها إلى النيابة (القانون رقم 106 لسنة 2013 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب).

وجدير بالذكر أنه تم تشكيل لجنة خاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، تضم ممثلين عن وزارات العدل والمالية والتجارة والصناعة والشئون الاجتماعية والعمل والخارجية والداخلية، إضافة إلى البنك المركزي الكويتي والإدارة العامة للجمارك وسوق الأوراق المالية. وتتضمن صلاحيات ومهام اللجنة وضع مقترحات بالبرامج التدريبية اللازمة وزيادة الوعي بأهمية مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب إضافة إلى تنسيق العمل بين أعضاء اللجنة والهيئات الأخرى (القانون رقم 106 لسنة 2013 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب).

الشكل رقم (4): مؤشر سيادة القانون في الإمارات والكويت والسعودية خلال الفترة من 1996 إلى 2018



Source: World Governance Index, Rule of Law, World Bank Group. 2018

## النتائج والتوصيات:

يمكن القول إن توافر الأطر القانونية ووجود الضمانات اللازمة لتحقيق سيادة القانون، لا تمنع ممارسات الفساد نهائياً. فلا تزال هذه الممارسات قائمة في جميع الدول بدرجات متفاوتة، ولا تكاد تخلو دولة منها، بيد أن هناك عددًا من المقومات عززت من قدرة الدول المتقدمة على مكافحة الفساد، ويمكن إجمالها في إطار مقارن مع كل من دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية المتحدة والكويت، سعيًا نحو دعم الجهود العربية في مجال مكافحة الفساد، فيما يأتي:

- تتمكن الدول المتقدمة من تحقيق الكفاءة في جهود مكافحة الفساد من خلال سنّ نصوص قانونية واضحة وشفافة وذات جودة عالية في الصياغة وإقرار العقوبات، بما لا يحتمل التأويل، للحد من الرشوة وتنظيم تضارب المصالح ودعم الشفافية والحوكمة والنزاهة والمساءلة والعقاب والثواب، بالإضافة إلى الوعي العام لدى المواطنين والقبول العام للقوانين الصادرة عن السلطات المختصة، لكون القانون يصدر بالطرق السلمية والمنضبطة، وفقًا لما نص عليها دستور الدولة ومن الجهات الشرعية لها، مما ترتب عليه قبول المواطنين لشرعية تلك القوانين، والتزامهم بها في ظل علاقة ثقة بين المواطن ودولته؛ فضلًا عن التطبيق الصارم للقوانين واللوائح والقواعد على الجميع دون تمييز، حيث إن الجميع سواء أمام القانون وتطبيقه، فلا تمييز على أساس الدين، أو العرق، أو المنصب.
- وبمقارنة الممارسات القانونية للدول العربية في هذا الشأن، تأتي دولة الإمارات العربية المتحدة في المكانة الأبرز لحرصها على المراجعة المستمرة وتعديل ثغرات التطبيق، بموجب ما لديها من مرونة تشريعية وشفافية تسهم في تحقيق المصلحة العامة بفعالية، وتتشابه بذلك مع ممارسات هولندا ولوكسمبورج، فقد أدخلت الإمارات تعديلات مستمرة على قوانين مكافحة الرشوة في القطاعين العام والخاص، فضلًا عن مكافحة الرشوة الأجنبية، وهذا ما تفتقده التجربة الكويتية؛ حيث تحتاج إلى تعزيز سيادة القانون لمكافحة الرشوة والفساد، ووجود الضمانات اللازمة لتحقيق هذه السيادة فعليًا، بالإضافة إلى المتابعة المستمرة لسياسة وآليات مكافحة الفساد لإصلاح المسار أولًا فأول في ظل بيئة اقتصادية وسياسية ومؤسسية ملائمة يتمتع فيه القضاء بالاستقلال التام والعدالة الناجزة.
- يعد غياب تعريف لأنماط مختلفة من الرشا القانونية، أبرز المعوقات القانونية لدولة الكويت في مكافحة الرشوة، مما يعنى غياب القواعد القانونية اللازمة لتنظيمها ومنع وقوعها، وتشترك هنا مع التجربة البرازيلية التي لا يوجد بها تعريف صريح للرشوة الخاصة، كما يعد التدخل الحكومي في مكافحة الفساد في الكويت من أكبر العقبات التي تؤثر سلبًا في جهود مكافحة الفساد، فقد تم تقديم قانون خلال عام 2018 بشأن حظر تعارض المصالح، بيد أنه لم يدخل حيز التنفيذ حتى الآن.
- اشتركت كل من الإمارات والكويت والسعودية مع الدول المتقدمة في الحرص على تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، بيد أنها لم تحرص على تضمين اتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن مكافحة الرشا الأجنبية ضمن البنية التشريعية الصادرة بشأن مكافحة الفساد، وأغفلت توصيات هذه المنظمة بشأن الحد من تضارب المصالح، والتي كانت بمثابة إطار للدول تستعين به في التصدي لتعارض المصالح سواء في القطاعين العام والخاص، حيث يؤدي الفساد في القطاع العام وإساءة استغلال الموظفين العموميين مناصبهم إلى تراجع ثقة المواطنين في الحكومة، بموجب أنها لا تحقق المصلحة العامة، كما أن غياب النزاهة والمحاسبية في قطاع الأعمال يضر بمصالح المستثمرين مما ينعكس سلبًا على أداء الاقتصاد، وهو ما يتطلب العمل على تنامي قيم المصلحة العامة، وتعزيز آفاق الشفافية والمحاسبية، فضلًا عن تعزيز

- السياسات والقوانين التي من شأنها ردع ممارسات تعارض المصالح<sup>5</sup>. فقد حققت عدد من الدول الغربية تقدماً ملحوظاً على صعيد تعزيز الأطر القانونية للدول الأعضاء لمكافحة الفساد بأنماطه المختلفة، وخاصة من خلال المتابعات، وما تقدمه تلك المؤسسات من توصيات للدول في تقاريرها.
- تفتقر الكويت إلى الأطر القانونية اللازمة لحماية المبلغين عن ممارسات الفساد، ونشير هنا إلى القانون الصادر بشأن إعادة تنظيم جهاز "أبوظبي" للمحاسبة، الذي تضمن للمرة الأولى في دولة الإمارات نظاماً لحماية المبلغين والشهود، إذ يتولى الجهاز توفير الحماية اللازمة للمبلغ أو الشاهد وفق الضوابط والإجراءات التي تشمل توفير الحماية اللازمة له في مقر إقامته متى اقتضى الأمر ذلك وبالتنسيق مع الجهات الأمنية والشرطية<sup>6</sup>.
  - يعد التدخل الحكومي في مكافحة الفساد من أكبر العقبات التي تؤثر سلباً في جهود مكافحة الفساد، الأمر الذي يتضح في حالة تركيا من خلال غياب المحاسبة عن ممارسات الفساد التي يرتكبها أفراد أسرة أردوغان والمتمتمين إلى نخبته الحاكمة. والأمر ذاته تعاني منه كندا، فعلى الرغم من قوة الأطر القانونية وسيادتها الفعلية على أرض الواقع، فإن العديد من أفراد الحكومة قد كُشف عن تورطهم في بعض وقائع الفساد مع اتهام الحكومة بالتدخل في التحقيقات المتعلقة بواقعة شركة "أس إن سي"، وذلك من خلال توجيه التحقيقات عبر وزارة العدل والضغط على المدعي العام لتوجيه نتائج التحقيقات، مما دفع وزيرة العدل إلى تقديم استقالته، وجدير بالذكر أن مثل تلك الوقائع اتسمت بالمصارحة والمكاشفة أمام الرأي العام دون تعقيم.
- وختاماً، يمكن القول إنه من خلال دراسة وتحليل الأطر القانونية لمكافحة الفساد بأنماطه المختلفة بشكل مقارنة بين الدول المتقدمة ودول الخليج العربي، نجد أن ثمة عدداً من التحديات تقف عائقاً أمام جهود مكافحة الفساد في جميع الدول، وتتمثل في: عدم وجود تعريف لأنماط مختلفة من الرشا، مما يعني غياب القواعد القانونية اللازمة لتنظيمها ومنع وقوعها، مثل الأطر القانونية البرازيلية التي لا يوجد بها تعريف صريح للرشوة الخاصة، والافتقار إلى الأطر القانونية اللازمة لحماية المبلغين عن ممارسات الفساد، ومنع تعرضهم للتهديد أو التنكيل بهم، مما يسهم في رفع معدلات الإبلاغ عن تلك الجرائم وإعلاء سيادة القانون، كما يعد التدخل الحكومي في مكافحة الفساد من أكبر العقبات التي تؤثر سلباً في جهود مكافحة الفساد، فضلاً عن غياب المقومات التي تعزز سيادة القانون لمكافحة الفساد وعدم وجود الضمانات اللازمة لتحقيق تلك السيادة فعلياً، بالإضافة إلى دراسة المعوقات التي تعرقل نجاح الأطر القانونية في مكافحة الفساد.
- أما المقومات التي تميز الدول المتقدمة، فيمكن إجمالها في المراجعة المستمرة للتشريعات الصادرة بشأن مكافحة الفساد، وتلافي ثغرات التطبيق، بموجب ما لديها من مرونة تشريعية وشفافية تسهم في تحقيق المصلحة العامة بفعالية، لذلك أوضحت تلك التجارب ضرورة مراجعة الأطر القانونية وتعديلها حال اكتشاف ما بها من ثغرات في أثناء التطبيق.

<sup>5</sup> Group of researchers, " Managing Conflict of Interest in the Public Sector", TOOLKIT, OECD, 2005, P95: 100, Available at <https://www.oecd.org/gov/ethics/49107986.pdf> accessed on 25th November 2019.

<sup>6</sup> الإمارات تصدر قانوناً بشأن إعادة تنظيم "جهاز أبوظبي للمحاسبة"، جريدة العين الإماراتية، بتاريخ 2020/3/19، متاح على الرابط <https://al-ain.com/article/uae-president-law-abudhabi-accountability>، تاريخ الدخول 2021/2/19.

**المراجع:****أولاً: المراجع باللغة العربية:**

الأمم المتحدة " تقرير عن اجتماع الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بمنع الفساد، المعقود في فيينا من ٥ إلى ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ " مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، سبتمبر 2018. متاح من خلال

[https://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/WorkingGroups/workinggroup\\_4/2018-September-6-7/V1806021a.pdf](https://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/WorkingGroups/workinggroup_4/2018-September-6-7/V1806021a.pdf)

الأمم المتحدة، مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، متاح من خلال  
<https://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/WorkingGroups/ImplementationReviewGroup/ExecutiveSummaries2/V1707025a.pdf>

الإدارة العامة لمراقبة البنوك إدارة التفتيش البنكي، نظام مكافحة غسل الأموال في المملكة العربية السعودية، متاح على الرابط التالي:

[http://wgfacml.asa.gov.sa/en/Laws\\_of\\_Countries/Saudi\\_Arabia/Saudi\\_Arabia.pdf](http://wgfacml.asa.gov.sa/en/Laws_of_Countries/Saudi_Arabia/Saudi_Arabia.pdf)

الجمعية العامة للأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان " تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة 15(أ) من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان ١/٥ ماليزيا " جنيف، 2009.

الدليل الإرشادي لمكافحة غسل الأموال، وزارة التجارة والاستثمار السعودية، متاح على الرابط التالي:  
<https://socpa.org.sa/SOCPA/files/c1/c1063249-fc91-49b6-b1fd-8a0b0cddb882.pdf>

استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، <https://www.nazaha.gov.kw>، تاريخ الدخول 2021/2/7.

القانون الدنماركي، المواد (122، 144، 299 (2) من القانون الجنائي الدنماركي، والمواد (161-165) من قانون العقوبات الدنماركي، للمزيد انظر المادة 5 من قانون منع الفساد لعام 1993.

Danish legislation, Danish Criminal Code, available -

on: <https://www.oecd.org/daf/antibribery/antibriberyconvention/37472519.pdf>

<http://www.inhouselawyer.co.uk/practice-areas/bribery-and-corruption-second-edition/denmark-bribery-corruption-2nd-edition>

تشريعات دولة الإمارات العربية المتحدة، البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة، متاح على الرابط التالي:  
<https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/leaving-no-one-behind/16peacejusticestronginstitutions>

تقرير الاستعراض القطري لدولة الكويت، متاح على الرابط التالي: 2021/2 /10

<https://uncaccoalition.org/files/official-documents/country-review-report-kuwait-arabic.pdf>، تاريخ الدخول 2021/2/7.

سعيد بن محمد بن فهد، إجراءات الوقاية من جريمة الرشوة في المملكة العربية السعودية، أطروحة ماجستير، 2005، جامعة نايف للعلوم الأمنية، ص: 42.

شريهان ممدوح حسن، جهود مكافحة الفساد الإداري والمالي في المملكة العربية السعودية "دراسة مقارنة، متاح على الرابط التالي:

[https://ilaw.journals.ekb.eg/article\\_45185\\_7d3ac59c2f7dde0ad3d4ed32ed6d136\\_8.pdf](https://ilaw.journals.ekb.eg/article_45185_7d3ac59c2f7dde0ad3d4ed32ed6d136_8.pdf)، تاريخ الدخول: 2021/2/15.

شيرين جلال عوض، "التعارض بين المصلحة العامة والخاصة دراسة الحالة المصرية 2004-2011"، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2016.

صدفة محمود، «بركان» الفساد يهدد البرازيل، جريدة الخليج، 20 أغسطس 2015، متاح عبر الرابط التالي:

<http://www.alkhaleej.ae/supplements/page/37037499-18b4-4ab3-ac09-e0824ba11b1c#>

قانون الموارد البشرية في الحكومة الاتحادية الإماراتية

قانون الجزاء الكويتي، متاح على الرابط التالي:

<http://site.eastlaws.com/GeneralSearch/Home/ArticlesTDetails?MasterID=119311&re.lated>

موقع فرانس 24 الإخباري، البرازيل: تأكيد تهم الفساد وتشديد الحكم بحق الرئيس السابق لولا دا سيلفا، 25

يناير 2019، متاح عبر الرابط التالي: <https://bit.ly/37W0EVF>

موقع أرابيك بيزنيس، دبي: السجن 10 سنوات للرئيس التنفيذي السابق لشركة "ديار" العقارية،

<https://arabic.arabianbusiness.com/business/real-estate/2014/nov/13/374943>، بتاريخ 2014/11/13.

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، المملكة تتجه إلى استكمال منظومة تشريعات مكافحة الفساد بـ«أنظمة

جديدة، متاح على الرابط التالي: <https://nshr.org.sa/infocenter/?press>

موقع سويس إنفو، ماثيو ألن، التقرير السنوي للهيئة الرقابية حالات غسل الأموال في المصارف السويسرية..

ازدادت!، 5 أبريل 2017، متاح عبر الرابط التالي <https://bit.ly/2sTCzAW>، تم الدخول في: 2020 /1/4

موقع العربية الإخباري، سويسرا تحذر 15 بنكا من مخاطر غسل الأموال، 16 أكتوبر 2016، متاح عبر الرابط

التالي <https://bit.ly/2tNyI94> تم المطالعة في 24 يناير 2020.

موقع بريطانيا بالعربي، تقرير: 13 مليار يورو حجم غسل الأموال في هولندا سنويا!، 13 نوفمبر 2019، متاح

عبر الرابط التالي <https://bit.ly/2TV9eBa> تم المطالعة في 24 يناير 2020.

موقع الغد الإخباري، جرائم «غسل الأموال».. سويسرا ولوكسمبورج في المقدمة، 19 أكتوبر 2019 متاح عبر

الرابط التالي <https://bit.ly/2GnkrCJ> تم المطالعة في 24 يناير 2020.

موقع الفجر الإخباري، المفوضية الأوروبية "تطالب مالطا ولوكسمبورج بالالتزام بقواعد مكافحة غسل الأموال، 8

نوفمبر 2018، متاح عبر الرابط التالي <https://www.elfagr.com/3336569> تم المطالعة في 24 يناير

2020.

موقع بلجيكا بالعربي الإخباري، هولندا تلجأ إلى آليات التعاون الدولي لمحاربة تجار غسل الأموال، 20 يناير

2018، متاح عبر الرابط التالي <https://bit.ly/2RQHrPG> تم الدخول في 24 يناير 2020.

موقع جريدة الشرق الأوسط تركيا مهددة بدخول «القائمة الرمادية» لغسل الأموال وضعت «تحت الملاحظة»

بسبب حالات تمويل الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل، 16 ديسمبر 2019، متاح عبر الرابط التالي

<https://bit.ly/36qmyiM>

هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، المملكة العربية السعودية، متاح على الرابط التالي:

<https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/75e963c8-9ff3-4d10-88a4-a9a700f17f21/1>

وثيقة مبادئ السلوك المهني وأخلاقيات الوظيفة العامة، متاح على الرابط التالي:

<https://www.fahr.gov.ae/Portal/Userfiles/Assets/Documents/492820c5.pdf>

موقع ترك بريس، مخصصات الأحزاب التركية من خزينة الدولة، ترك برس، 9 يونيو 2015، متاح عبر الرابط التالي <https://www.turkpress.co/node/9272> .

موقع العين الاخباري، تركيا تفتح ذراعيها أمام "المال الأسود" بقانون، بوابة العين الإخبارية، 23 أغسطس 2018، متاح عبر الرابط التالي <https://al-ain.com/article/turkey-opens-its-arms-to-black-money-by-law> تم الدخول في 23 يناير 2019.

وكالة الأنباء السعودية، مدونة قواعد السلوك الوظيفي وأخلاقيات الوظيفة العامة في المملكة العربية السعودية، [https://www.spa.gov.sa/galupload/ads/employee\\_rules.pdf](https://www.spa.gov.sa/galupload/ads/employee_rules.pdf)، 2021/2/17،

وكالة الأناضول، تفاصيل خطة تركيا لرفع تأشيرة الدخول مع الاتحاد الأوروبي (تقرير) بحسب المعلومات التي حصلت عليها الأناضول من مصادر دبلوماسية، وكالة الأناضول الإخبارية، 9 فبراير 2018، متاح عبر الرابط التالي <https://bit.ly/2TVzVGa>

وحدة التحريات المالية الكويتية، قانون رقم 106 لسنة 2013 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ، متاح على الرابط التالي:

<https://www.kwfiu.gov.kw/Webpage/PUBLICATIONs/Publications/?main=bh0xhibp-brKkhngpfohVA>

وحدة التحريات المالية الكويتية، قانون رقم 106 لسنة 2013 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ، متاح على الرابط التالي:

<https://www.kwfiu.gov.kw/Webpage/PUBLICATIONs/Publications/?main=bh0xhibp-brKkhngpfohVA>

وحدة مكافحة غسل الأموال مؤسسة النقد السعودي "سما"، تقرير المتابعة الأول للمملكة العربية السعودية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسليح، متاح على الرابط التالي:

<https://www.sama.gov.sa/ar-sa/news/pages/news-394.aspx>

ثانيا: المراجع باللغة الإنجليزية

Birturk Aydin, Sertac Kokenek and Gokce Serez, "Anti-Corruption in Turkey", Global Compliance News UG, 2016, available at <https://globalcompliancenews.com/anti-corruption/handbook/anti-corruption-in-turkey/> accessed on 18<sup>th</sup> January 2020.

Cilfford chance, " an international guide to anti-corruption legislation" march 2019.

Elin Falguera, Samuel Jones & Magnus Ohman " Funding of Political Parties and Election Campaigns A Handbook on Political Finance" International IDEA, 2014

<https://www.idea.int/sites/default/files/publications/funding-of-political-parties-and-election-campaigns.pdf>

Erik Mobrand, Fernando Casal Bétoa & Yukihiko Hamada " The Integrity of Political Finance Systems in Asia: Tackling Political Corruption" International IDEA Policy Paper No. 19, 2019.

Available at: <https://www.idea.int/sites/default/files/publications/integrity-of-political-finance-systems-in-asia.pdf>

European Commission " EU Anti-Corruption Report Denmark " . available at:

<https://ec.europa.eu/transparency/regdoc/rep/1/2014/EN/1-2014-38-EN-F1-1-ANNEX-8.Pdf>

GAN Integrity Incorporation, 2019, Turkey Corruption Report, Country Profile, available at <https://www.ganintegrity.com/portal/country-profiles/turkey/>.

Global Compliance News UG, 2016, Anti-Corruption in Brazil, , Available at

<https://globalcompliancenews.com/anti-corruption/handbook/anti-corruption-in-brazil>.

- Group of researchers, "BRIBERY AND CORRUPTION RISKS AND STRATEGIES FOR NEW ZEALAND BUSINESSES OPERATING OVERSEAS", Businessnz Website, available at: [https://www.businessnz.org.nz/\\_data/assets/pdf\\_file/0003/80994/Bribery-and-Corruption-Risks-and-Strategies-for-NZ-Businesses-Operating-Overseas.pdf](https://www.businessnz.org.nz/_data/assets/pdf_file/0003/80994/Bribery-and-Corruption-Risks-and-Strategies-for-NZ-Businesses-Operating-Overseas.pdf) accessed on 15<sup>th</sup> November 2019.
- Group of researchers, "Empirical Study of Anti-Corruption Policies and Practices in Nordic Countries", DELNA Institution, 2016, Available at [https://delna.lv/wp-content/uploads/2016/11/delna\\_corruption-1.pdf](https://delna.lv/wp-content/uploads/2016/11/delna_corruption-1.pdf)
- Guilherme France, "Brazil: Overview of corruption and anti-corruption, Transparency International, January 2019, available at [https://knowledgehub.transparency.org/assets/uploads/helpdesk/Brazil-Country-Profile-2019\\_PR.pdf](https://knowledgehub.transparency.org/assets/uploads/helpdesk/Brazil-Country-Profile-2019_PR.pdf) accessed on 23rd November 2019.
- Iñaki, Ardigó, "Denmark Overview of corruption and anti-corruption", Transparency International, October 2018.
- Law Business Research Ltd, "Anti-Corruption Regulation in 44 jurisdictions worldwide" 2014.. Malaysian Anti-corruption Commission Act, 2018.
- Mark, Mendelsohn, "Anti-Bribery and Anti-Corruption Review" Law Business Research Ltd, December 2018.
- Ministry of Justice in New Zealand, "Saying No to Bribery and Corruption – A Guide for New Zealand Businesses, available at <https://www.justice.govt.nz/assets/Documents/Publications/Ministry-of-Justice-Anti-Corruption-Guide.pdf> accessed on 16<sup>th</sup> November 2019.
- Norazlan, Razali " Malaysian anti-corruption governance and initiatives" The Australian Public Sector Anti-Corruption Conference, 2013.
- OECD, Conference of the States Parties resolution, Review of implementation of the United Nations Convention against Corruption, 2014.
- OECD, " Sweden: follow-up to the phase 3 report & recommendations " August 2014. P:4. Available on: <https://www.oecd.org/daf/anti-bribery/Sweden-Phase-3-Written-Follow-Up-Report-EN.pdf>.
- OECD, Conference of the States Parties resolution, Review of implementation of the United Nations Convention against Corruption, 2014.
- OECD, "phase 3 report on implementing the OECD anti-bribery convention in Sweden" OECD, June 2012.
- OECD researchers, "IMPLEMENTING THE OECD ANTI-BRIBERY CONVENTION" PHASE 4 REPORT: Finland, Available at <http://www.oecd.org/corruption/anti-bribery/Finland-Phase-4-Report-ENG.pdf> Accessed on 15th November 2019.
- National Centre for Governance, Integrity and Anti-Corruption (GIACC) "National Anti-corruption plan 2019- 2023". Prime minister's department. 2019. Available on: [https://www.sprm.gov.my/images/1\\_BannerSlide/NACP/National-Anti-Corruption-Plan-2019-2023.pdf](https://www.sprm.gov.my/images/1_BannerSlide/NACP/National-Anti-Corruption-Plan-2019-2023.pdf). Accessed on: 30/ 11/ 2019.
- Marie Chêne, "Overview of corruption and anti-corruption in Turkey", Anti-corruption research center, 2012, Available at [https://knowledgehub.transparency.org/assets/uploads/helpdesk/313\\_Overview\\_of\\_corruption\\_and\\_anti-corruption\\_in\\_Turkey.pdf](https://knowledgehub.transparency.org/assets/uploads/helpdesk/313_Overview_of_corruption_and_anti-corruption_in_Turkey.pdf) accessed on 1st December 2019.
- Viinamäki, Olli-Pekka. (2007). The Control of Corruption in Finland. Administration and Public Management Review no. 9.